ثـــــلاثٌ وتسعـــــون مسألـــــــةً
من مسائل الخليل النحويـــــة في كتاب سيبويـــــه
(الحلقة الأولى)

الأستاذ المساعد الدكتور
يحفظ عمرو إِنَـجِّـــيـه محمّد عبد الله الشنقيطيّ
جامعة بـيشـة/ كلّيّة العلوم والآداب بالنّماص
المملكة العربيّة السعودية

الملخص:-

تمحور هذا العمل حول أقوال الخليل وآرائه المتناثرة في كتاب سيبويه الحافل بأقوال مَن سبقوه من العلماء وآرائهم، حيث أخذتْ خطوات هذا العلم منذ نشأته تتفاعل وتتطوّر حتّى نضجتْ على أيدي هؤلاء العلماء، فتناولها سيبويه بذكائه الحادّ، وصاغها في كتابه، مع بروز شخصته، وتميُّزها بوضوح بيّن. وأغلب روايته عن هؤلاء العلماء في الكتاب كانت عن أستاذه الخليل.

ـ أقوال الخليل وآراؤه هي أصلُ مادّة الكتاب، وهو ما يتّضح من غزارة رواية سيبويه عنه بأسلوب متلوّن، يصرّح في بعضه أحياناً كثيرة بذكر اسمه، وقد لا يصرّح باسمه، غير أنّه يناقش مناقشات مستفيضة في ضوء فهمه لآرائه وأقواله، بحيث يَصْعب على قارئ الكتاب في أحيان كثيرة فصْل كلام سيبويه عن كلام الخليل، ومن أين بدأ كلام الخليل، ومن أين انتهى.

ـ قام الباحث بإحصاء (نحو ثلاثمائة ٣٠٠ مسألة نحوية) خليلية من كتاب سيبويه، وينوي إخراجها جميعا في سلسلة حلقات متتالية، بعونه تعالى. وهذا البحث يمثّل الحلقة الأولى منها، التي اشتملتْ على (ثلاثٍ وتسعين ٩٣ مسألةً).

ـ انصبّ عمل الباحث في هذا العمل على التقاط المسائل الخليلية من الكتاب، وعرضها، مع توطئة موجزة قبلها، وتعقيب بعدها ليس بالطويل.

NinetyThree of Al-Khalil's Issues of Grammar in Sibawayh's Book

Asst. Professor Yahfadh A'mr Mohammed Abdullah Al-Shenqeeti (PhD)
College of Sciences and Arts, University of Bisha, Kingdom of Saudi Arabia.

Abstract:

This research focuses on Al-Khalil's sayings and opinions in Sibawayh's Book that is rich in the sayings of the previous scholars and their opinions. The grammatical corpus knowledge of grammar had accumulated and been improving by these scholars. Sibawayh compiled these issues and presented them as if they were totally his own.

Most of his writing in his book was from his teacher 'Al-Khalil'. Al-Khalil's sayings and opinions are the focus of the book. This is clear in the sayings of Sibawayh about Al-Khalil scattered in his book. Sometimes the name of Al-Khalil is mentioned and sometimes it is not. The sayings of Al-Khalil are repeatedly cited, so the reader may have confusion to recognize the speech of Sibawayh and the citations from al-Khalil.

The researcher worked on three hundred issues of Al-Khalil in Sibawayh's *Book*, but in this paper only ninety three issues are explained and the other issues will be discussed in future papers by the researcher. This research focused on Al-Khalil's issues mentioned in the book with giving some explanation and discussion after and before each issue. The research aims to establish that the linguist Imam Al-Khalil bin Ahmed Faraaheedi is the main teacher of the founder of Basra Grammatical School, and to clarify that Al-Khalil is the basis of the founders of Grammar Kufi Method and he is the basis of a good deal of grammatical terminology.

المقدمة :-

-كتاب سيبويه (ت١٨٠) أوّلُ موسوعة شاملة، ودستورٍ حافلٍ بأقوال العلماء وآرائهم في قضايا النحو العربي ومسائله، اعتنى به العلماء والدارسون عبر العصور اعتناءً كبيراً لمكانته المتميّزة الفريدة في علوم العربية. عبّر الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) (وهو ممّن شرحوه) عن ذلك بقوله : "وقد علِم العلماء أنّ كتاب سيبويه رحمه الله أجمعُ ما أُلِّف في اللسان العربي لإقامة حدوده، ومعرفة أصوله وفروعه، وفهم منظومه ومنثوره، وجليه ومستوره، وأصحُّ ما وُضع في إبانة أنحاء العرب ولغاتها، ومراميها في كلامها وإشاراتها، ومجازها واستعاراتها... ولم نرَ هذا اللّسانَ العربيَّ المبين منذُ وُضع هذا الكتاب يدور عليه، ولا يرجع المختلفون فيه إلّا إليه، فكم من متشابه من كتاب الله شَرَحَ، ومشكل من حديث رسوله صلّى الله عليه وسلّم أوضَحَ، وعويصٍ من الحُكْم أبان عنه وأفصح، وفاسدٍ من كلام الناس...أصلَح. وفضلُه أكثر من أن يُعبّر عنه لسان، أو يُحيط به تبيان"[١].

وقد استند سيبويه في تأليفه استناداً بيّناً في الدرجة الأولى الى أقوال أستاذه الكبير الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، وآرائهِ الذي جلس إليه، وأخذ عنه فيضاً غزيراً من مسائل النحو والصرف وأساليب العرب. كما يقول السيرافي : "كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وعامّة الحكاية في كتابه عنه. والرواية بقوله : (سألته)، و(قال) من غير ذكر القائل فهو يعني الخليل"[٢].

والخليل من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، إذ لزمه وأخذ عنه اللّغة والنحو حتّى برز عنده فصار بارعاً فيه. وكان الخليل يُحبّ تلميذه سيبويه كثيراً، فيُروى أنّه كان يستقبله أحياناً قائلاً : "مرحباً بزائر لا يُملّ"[٣].

ويبدو أنّ سيبويه ألّف كتابه بعد وفاة أستاذه الخليل، والدليل على ذلك كثرة تعقيبه على أقواله وآرائه بقوله : "رحمه الله".

ـ الدراسات السابقة : أغلب الدراسات بين الخليل وسيبويه انصبّت حوْل مسألة الخلاف بينهما. وفيما يلي الإشارة إلى ذلك :

١. الدكتور أحمد بن محمد بن أحمد القرشيّ. له بحث بعنوان : (الخلاف بين سيبويهِ والخليل في الصَّوْت والبِنْية)[٤].

٢. الدكتور مجيد خير الله راهي. له بحث بعنوان : (ما اختلف فيه الخليل وسيبويه من مسائل التصريف)[٥].

٣. الدكتور فخر صالح سليمان قدارة. له بحث بعنوان : (مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه)[٦].

وهذه العنوانات الثلاثة تحدّث فيها أصحابها عن خلاف الرجلين في مسائل النحو والتصريف والأصوات والْبِنْيَة العربية. وممّا لاحظته من قراءتي في كتاب سيبويه هو وجود خلاف ليس بالكثير بين الرجلين في بعض المسائل الفرعية، وليس في القواعد والأصول. لذلك لن أقف عند الخلاف بينهما كثيراً.

٤. الأستاذ علي النجدي ناصف له كتاب بعنوان : (سيبويه إمام النحاة)[٧]، تحدّث فيه عن مكانة سيبويه العلمية، وجهوده الكبيرة الراسخة في لسان العرب، محاولاً فيه إحصاء آراء بعض العلماء التي رواها سيبويه عنهم إجمالاً في الكتاب، دون عرضها ودراستها. فذكر أنّ يونس ورد ذكره في الكتاب نحو مائتي ٢٠٠ مرّة، وأبا الخطّاب الأخفش الأكبر سبعاً وأربعين ٤٧ مرّة، وأبا عمرو بن العلاء أربعاً وأربعين ٤٤ مرّةً، وعيسى بن عمرو الثقفي اثنتين وعشرين ٢٢ مرّةً، وأبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري سبعَ ٧ مرّات، وهارون بن موسى النحويّ خمسَ ٥ مرّات.

وسيأتي ذكر هؤلاء بشيء من التفصيل أكثر ممّا هنا في التمهيد إن شاء الله.

وأنا بدوري بعد أن صاحبتُ الكتاب، وقمتُ بقراءة متأنّية فيه تبيَّن لي أنّ سيبويه أكثر فيه بحقٍّ من الرواية عن الخليل، إذ استطعتُ إحصاءَ (نحو ثلاثمئة ٣٠٠ مسألة). وهي ما أنوي إخراجها جميعا في سلسلة حلقات متتالية، بعونه تعالى. وهذا البحث يمثّل الحلقة الأولى منها، التي تشتمل على إخراج (ثلاثٍ وتسعين ٩٣ مسألةً) ، موزّعة في ستّة مباحث. بل ما في الكتاب عن الخليل ربّما يكون أكثر من ذلك حسبما سيأتي من الإشارة إليه في التمهيد، إن شاء الله.

إشكالية البحث : تتمثّل إشكالية هذا البحث في الأعم الأغلب اعتماد سيبويه بشكل واضح في تأليف كتابه على آراء الخليل وأقواله النحوية، ثمّ الحاجة الملحّة إلى إحصاء هذا الجهد الكبير المتناثر في الكتاب، وإخراجه إلى النور للدارسين والباحثين، إذ لم أطّلع على مَن قام بهذا العمل قبلي.

منهجية البحث : تتمثّل منهجية البحث في هذا العمل في التقاط المسائل الخليلية من الكتاب، وعرضها، مع توطئة موجزة قبلها، وتعقيب بعدها ليس بالطويل، والغرض من ذلك تسليط الضوء على النصّ لتوضيح مضمونه، مع العزوف عن كثرة التحاليل والمناقشات حوله؛ لأنّ الغرض من البحث هو حصر المسائل الخليلية في الكتاب، وعرضها، ليتبيَّن من ذلك أنّ للخليل نحواً ناضجاً متكاملاً من أصول وفروع، في جميع الأبواب النحوية.

. مخطّط البحث : تمّ توزيع البحث على النّحو الآتي :

. مقدّمـــة

. تمهيـــد

. المبحث الأوّل : في المعارف والنكرة.

. المبحث الثاني : في بعض المرفوعات والمنصوبات.

. المبحث الثالث : في بعض مسائل : إنّ وأخواتها.

. المبحث الرابع : في لا النافية للجنس.

. المبحث الخامس : في الاستثناء.

المبحث السادس : في إعـــراب المضارع.

تمـــهيـــــــد

أسباب نشأة النحو العربي في رحاب القرآن الكريم

بدأ اللّحن يتسرّب إلى القرآن الكريم منذ وقت مبكّر من صدر الإسلام، إذ رُويتْ آثار عديدة توحي بهذا التسرّب المبكّر، منها مثلاً ما نجده في أيّام الخليفة الثاني عمر بن الخطّاب رضي الله عنه(ت٢٣هـ)، إذ روي عنه قوله : "اقرؤوا القرآن ولا تلحنوا"[٨]، وقوله : "تعلّموا إعراب القرآن كما تتعلّمون حفظه"[٨].

ويروى أنّه أمر بجلد كاتب أبي موسى الأشعري[٩] سوطاً، وتأخير العطاء عنه سنة كاملة، وذلك لمّا كتب إليه مكتوباً يقول فيه : "مِن أبو موسى"[١٠].

وكذا الحال في أيّام الأمويّين، حتّى طال اللّحنُ مَن عرفوا بالفصاحة وبلاغة القول، فقد روى الزُّبَيْديّ أنّ الحجّاج بن يوسف الثقفي(ت٩٥هـ) سأل يحيى بن يعمر(ت١٢٩هـ) : هل سمعه يلحن فأجابه بأنّه يلحن في حرف من القرآن، حيث سمعه يرفع لفظ(أَحَبَّ) من قوله تعالى : "قُلْ إِن كانَ ءَابآؤُكُمْ وأَبْنَآؤُكُمْ...(إلى قوله) : أَحَبَّ"{التوبة : ٢٤}[١١].

وحكمه النصب؛ لأنّه خبر(كان) الناقصة. كما يروى أنّ الوليد بن يزيد بن عبد الملك (ت١٢٦هـ) خطب الناس يوما في المدينة فقال في مستهلّ خطبته : "يا أهلُ المدينة"[١٢] برفع المنادى المضاف. وقال الجاحظ في البيان والتبيين : "وقال بعضهم ارتفع إلى زياد بن أبيه (ت٥٣هـ) رجل وأخوه في ميراث فقال : إنّ أبونا مات وإنّ أخينا وثب على مال أبانا فأكله، فقال زياد : الذي أضعت من لسانك أضرّ عليك ممّا أضعت من مالك"[١٣].

فهذا الشعور المتنامي بين المسلمين من الخوف من اللّحن في القرآن الكريم كان من أهمّ عوامل اهتمام القوم بإعرابه والحثِّ عليه، وبيّن أنّ اللّحن ظاهرة أخذت في الانتشار بين العرب منذ وقت مبكّر من صدر الإسلام حتّى طالت بعض فصحائهم الذين كانوا يعربون لغتهم سليقةً ممّا أدّى إلى نفور العلماء وأولي الأمر منها، واستنكارهم الشديد على من صدرت منه.

وهذا ما عبّر عنه الزُّبَيْدِيّ بقوله : "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة واللّغات المختلفة ففشا الفساد في اللّغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حَلْيُها، والموضّح لمعانيها، فتفطّن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته حتّى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه فكان أوّل من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤليّ"[١٤].

ومثله قول أبي الطيّب اللّغويّ : "واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب وأحوج إلى التعلّم الإعراب؛ لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي والمعرَّبين من عهد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم"[١٥].

وخطورة ظاهرة اللّحن هذه شدّت انتباه أهل العلم وأولي الأمر؛ لأنّها نالت الكتاب العزيز ولغته الشريفة، وبدت مظاهرها لديهم تتجلّى في انزعاجهم ونفورهم منها واستنكارهم على من صدرت منه استنكارا شديدا، وهو ما يعطينا سببا مهمّا من أسباب نشأة النحو في أحضان القرآن الكريم وقراءاته المتعدّدة.

بدايات نشأة النحو العربيّ

هناك عدّة روايات ذكرها العلماء والمؤرّخون في شأن أوّل من وضع الأسس الأولى لهذا العلم، إذ يقال إنّ أوّل من قام بوضعه هو أبو الأسود الدُّؤَلي(ت٦٩هـ) من تلقاء نفسه، وقيل بإشارة من عليّ كرّم الله وجهه(ت٤٠هـ)، وقيل على يد نصر بن عاصم اللّيثي (ت٨٩هـ)، وقيل عبد الرحمن بن هرمز (ت١١٧هـ)[١٦].

ومع هذا تكاد الروايات تُجمع على أنّ أبا الأسود الدُّؤَليّ هو أوّل مَن وضع اللّبنة الأولى لهذا العلم، بغضّ النظر عمّا إذا كان ذلك من تلقاء نفسه، أو بإشارة من غيره. وممّا يجعل ذلك ممكناً أنّ كلّ مَن نُسبتْ إليهم أسبقية وضع هذا العلم عاشوا جميعاً في فترات زمنية متقاربة، وممّا هو ممكن أيضاً أن يكون بعض تلاميذ أبي

الأسود . من أمثال نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر مثلاً . قد اطّلعوا على ما عمِله هو فأخذوه وبنوا عليه، فنَسَبتْ إليهم بعضُ الروايات أسبقيةَ وضع هذا العلم. قال النديم : "ورأيت ما يدلّ على أنّ النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق، أحسبها من ورق الصين، ترجمتها هذه، فيها كلام عن الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمه الله، بخطّ يحيى بن يعمر.."[١٧]

وهذا ما جعل الدكتور محمّد خير الحلواني يقول : "فهذا يعني أنّ نسبة الأوّلية إلى أحد غير أبي الأسود فيها تَجوُّز، أو تساهل في التعبير، وأنّ المتأخّرين من الرواة ظنّوها حقيقة، فزعموا أنّ هناك اختلافاً بين الرواة في أوّل من وضع العربية"[١٨].

ثمّ أخذتْ خطوات هذا العلم تتفاعل وتتطوّر حتّى نضجتْ على أيدي العلماء، فجاء الإمام سيبويه فصاغ جهودهم في سجلّه الحافل بآرائهم وأقوالهم، مع بروز شخصته، وتميُّزها بجلاء. وأغلب روايته عن هؤلاء العلماء في كتابه كانت عن الخليل. وهذا ما عبّر عنه النديم بقوله : "قرأت بخطّ أبي العبّاس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً، منهم سيبويه، والأصول، والمسائل للخليل"[١٩].

وفيما يلي ذكر أبرز هؤلاء العلماء بعد الخليل، مرتّباً إيّاهم حسب كثرة روايته عنهم :

١. يونس بن حبيب الضبّي (ت١٨٢هـ)، وكان طريق سيبويه إلى آراء ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، وأبي عمرو ابن العلاء(ت١٥٤هـ). أخذ عنه الخليل نحو مائتي٢٠٠ مسألة.

٢. الأخفش الأكبر أبو الخطّاب عبد الحميد. وهو شيخ يونس، إمام في اللّغة والنحو، أخذ عنه سيبويه اللّغة ومسائل من النحو بلغت سبعاً وأربعين ٤٧ مسألةً. ولم يُنقّح تاريخ وفاته[٢٠].

٣. أبو عمرو بن العلاء، القارئ البصريّ، أحد القرّاء العشرة (ت١٥٤هـ). لم يأخذ عنه سيبويه مباشرة، بل عن طريق بعض العلماء، من أبرزهم يونس بن حبيب. ذكره في الكتاب أربعاً وأربعين ٤٤ مرّةً.

٤ . عيسى بن عمر الثقفي البصري أبو سليمان (ت١٤٩هـ). الذي تذكر له المصادر كتابين، هما : (الجامع، والإكمال)، وهما مفقودان[٢١]. روى عنه سيبويه اثنتين وعشرين ٢٢ مرّة.

٥ . يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، القارئ البصريّ، أحد القرّاء العشرة (ت٢٠٥هـ). لم يروِ عنه سيبويه مباشرة، بل عن طريق يونس بن حبيب، روى عنه بعض مسائل نحوية[٢٢].

٦ . أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥)، أخذ عنه سيبويه اللّغة، وكان يروي عنه بدون أن يُصرّح باسمه. قال السيرافي : " أبو حاتم السجستاني قال : حدّثني أبو زيد قال : كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعتَه يقول : أخبرني من أثق بعربيّته فإنّما يريدني"[٢٣].

وفعلاً في الكتاب عبارات على هذا النحو، مثل قوله : "وسمعت مَن أثق به من العرب يقول ..."[٢٤]، "وزعم مَن أثق به"[٢٥]. وقد روى عنه نحو سبع ٧ مسائل.

٧ . هارون بن موسى النحويّ (تُوفّي في حدود ١٧٠هـ). روى عنه خمس ٥ مرّات[٢٦].

وأغلب الظنّ أن أقوال الخليل وآراءَه هي أصلُ مادّة الكتاب، وهو ما يتّضح من غزارة روايته عنه، وبأسلوب متلوّن، يصرّح في بعضه أحياناً كثيرة بذكر اسمه، وقد لا يصرّح باسمه، غير أنّه فيما بَدَالي يناقش مناقشات مستفيضة في ضوء فهمه لآرائه وأقواله، بحيث يَصْعب على قارئ الكتاب في أحيان كثيرة فصْل كلام سيبويه عن كلام الخليل، ومن أين بدأ كلام الخليل، ومن أين انتهى.

وسيبويه يروي عن الخليل بأساليب متعدّدة، مثل : "وزعم الخليل رحمه الله..."، "وحدّثنا الخليل..."، "وقال الخليل رحمه الله..."، "وهذا كلّه قول الخليل رحمه الله، سمعناه منه..."، و"هذا تفسير الخليل رحمه الله..."، " وكان الخليل يقول..."، " وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم..."، "وقال الخليل : مثله..."، "والذي ذكرتُ لك قول الخليل. ورأينا العرب تُوافقه بعد ما سمعناه منه"، "ومثل ذلك أيضا قول

الخليل رحمه الله..."، "وسألته عن قول الله تعالى..."، "وإنّما ذَكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحالُ منه وما يَحسُن" إلخ... وهو ما سنقف عليه فيما يلي :

المبحـــــث الأوّل : في المـــعارف والنكـــــرة

سأذكر تحت هذا المبحث تسع عشرة مسألةً من مسائل الخليل ذكرها عنه سيبويه في الكتاب، وذلك على النحو الآتي :

أوّلاً ـ المعرفة والنكرة : المسألة الأولى : العلَم قد يكون بالغلبة : تحدّث سيبويه في الكتاب عن كون انَّ التعريف قد يكون بغلبة الألف واللّام والإضافة.. ومثّل لذلك ب(ألْ) في الصَّعِق[٢٧] والنّجْم، وبالإضافة في : ابن رَأْلَانَ وابن كُرَاع. وقال محدِّثاً عن الخليل : "وليس هذا بمنزلة زيد وعمرو وسَلْم؛ لأنّها أعلام جَمعت ما ذكرنا.. وزعم الخليل رحمه الله أنّه إنّما منعهم أن يُدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام أنّهم لم يجعلوا الرجل الذي سُمِّي بزيد من أمّةٍ، كلُّ واحد منها يَلزمه هذا الاسم، ولكنّهم جعلوه سُمِّي به خاصّاً. وزعم الخليل رحمه الله أنّ الذين قالوا : الحارثَ والحَسَن والعبّاس إنّما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمِّي به، ولكنّهم جعلوه كأنّه وصف له غلب عليه. ومن قال : حارث وعبّاس فهو يُجريه مُجرى زيد.

وأمّا ما لزمه الألف واللام فلم يَسْقُطا منه فإنّما جُعل الشيء الذي يلزمه ما يلزم كلَّ واحد من أمّته. وأمّا الدَّبَرَان والسِّماك والعَيُّوق وهذا النحو، فإنّما يُلزَم الألف واللام من قبل أنّه عندهم الشيء بعينه"[٢٨].

أشار الخليل في هذه المسألة إلى أسباب منْع النحاة زيادة الألف واللّام في مثل (زيد) من الأعلام، ودخولهما على بعض الأعلام للإيماء إلى أصلها، وحكم زيادتهما اللّازمة في بعض الأسماء.

المسألة الثانية : تحدّث سيبويه عن بعض الأسماء التي لا تُستعمل إلّا نكرة، ذاكراً ما سمعه الخليل عن العرب من الشعر، فقال : "وذلك قولك : هذا أوّلُ فارسٍ

مُقْبِلٌ، وهذا كلُّ مَتاعٍ عندك.. وممّا يدلّك على أنّهنّ نكرةٌ أنّهنّ مضافات إلى نكرة، وتوصف بهنّ النكرة... وحدّثنا الخليل أنّه سمع من العرب مَن يوثق بعربيّته يُنشد هذا البيت، وهو قول الشمّاخ [٢٩] :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسهِ لِوَصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو مُعارِزُ.

فجعله صفةً ل(كلٌّ)"[٣٠].

والشاهد في البيت هو وُرود (غيرُ) صفةً لِ(كلٌّ)، إذ هي مضافة إلى نكرة، مع حُسْن جعْلِها صفةً للمضاف إليه (خليلٍ).

المسألة الثالثة : مَن وما : تحدّث سيبويه عن كوْن (مَن وما) تُستعملان معرفتين كما تستعملان نكرتين، ناسباً ذلك إلى الخليل، إذ قال : "ما يكون الاسم فيه بمنزلة (الذي) في المعرفة إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة (رجل). وذلك قولك : مَنْ أعرفُ منطلقاً، وهذا مَنْ لا أعرفُ مُنطلقا، أي هذا الذي قد علِمتُ أنّي لا أعرفه منطلقاً، وهذا ما عندي مَهينًا... وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت (مَن) بمنزلة إنسان، وجعلت (ما) بمنزلة شيء نكرتين، ويصير (منطلقٌ) صفةً ل(مَن)، و(مَهينٌ) صفةً ل(ما). وزعم أنّ هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري [٣١] :

فكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النبيّ محمّـدٍ إيَّانَا" [٣٢].

والشاهد في البيت جعلُ (غيرِنا) نعتاً ل(مَنْ) باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة للموصول، مع جواز رفع (غير) باعتبار (مَنْ) موصولة، وحُذف عائد الصلة، أي : مَن هو غيرُنا.

المسألة الرابعة : الصفات المضافة إلى المعرفة : يُفهم من كلام سيبويه أنّ الصفات المضافة إلى المعرفة تكون نكرة إذا كانت صِفةً للنكرة، أمّا الخليل فيُجيز فيهنّ أن يكنّ معرفة، فقال: "وممّا يكون مضافا إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماءُ التي أُخذت من الفعل فأُريد بها معنى التنوين، من ذلك : مررت برجلٍ ضاربِك.. كأنّك قلت : مررت برجل ضاربٍ زيداً، ولكن حُذِف التنوين استخفافاً...

وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهنّ كلّهنّ أن يكنّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربِك، فجعلتَ (ضاربك) بمنزلة صاحبك"[٣٣].

فواضح من كلام سيبويه هنا أنّه يخالف أستاذيه في جواز ذلك.

المسألة الخامسة : وهذه المسألة شبيهة بالمسألة التي قبلها، سوى أنّ المضاف فيها ليس وصفاً، فقال سيبويه : "واعلم أنّ كلّ مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفةً فإنّه إذا كان موصوفا أو وصفا أو خبراً أو مبتدأ بمنزلة النكرة المفردة... ومن ذلك قول العرب : لي عِشرون مثلَه، ومائةُ مثلِه، فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهماً، ومائة درهمٍ... وزعم يونس والخليل رحمهما الله أنّ (الدرهم) ليست نكرة؛ لأنّهم يقولون : (مائةُ الدرهمِ) التي تَعلم، فهي بمنزلة عبد الله"[٣٤].

فسيبويه هنا يخالف أستاذيه أيضاً في هذه المسألة، إذ (الدرهم) عنده نكرة، أمّا عند أستاذيه فهو معرفة، وكذا ما جَرى مجراه ممّا أُضيف إلى معرفة فيما تقدّم من أمثلة هذه المسألة[٣٥].

ثانيا ـ : الضمائـــــــر :

المسألة الأولى : في ضمير الرَّفعِ المنفصل : عرَض سيبويه مناقشة ضافية للخليل في ضمير الرفع المنفصل، إذ قال : "وتقول : قد جرّبتُك فوجدتُك أنت أنتَ، ف(أنت) الأولى مبتدأ، والثانية مَبنية عليها، كأنّك قلت فوجدتُك وجهُك طليقٌ. والمعنى أنّك أردت أن تقول : فوجدتُك أنت الذي أعرفُ. ومثل ذلك : أنت أنتَ، وإن فعلتَ هذا فأنت أنت، أي فأنت الذي أعرف، أو أنت الجوادُ والجَلدُ، كما تقول : الناسُ الناسُ، أي الناسُ بكلّ مكان، وعلى كلّ حالٍ كما تَعرفُ. وإن شئت قلت : قد وُلِّيت عَملاً فكنت أنتَ إيّاك، وقد جرّبتُك فوجدتُك أنت إيّاك جعلت (أنت) صفةً، وجعلت (إيّاك) بمنزلة (الظريف) إذا قلت : قد وجدتُك أنت الظريف. والمعنى أنّك أردت أن تقول : وجدتُك كما كنتُ أعرفُ. وهذا كلّه قول الخليل رحمه الله، سمعناه منه"[٣٦].

يقصد أنّ (أنت أنت) بعد جملة (فوجدتُك) مبتدأٌ وخبرُه، و(أنتَ) في جملة (فوجدتُك أنتَ إيّاك) صفةٌ للضمير (الكاف) قبله [٣٧].

المسألة الثانية : في ضمير الفصل : ذكر سيبويه مناقشة للخليل لضمير الفصل، فقال : "باب ما يكون فيه (هو وأنت وأنا وأخواتهنّ) فصلاً. اعلمْ أنّهنّ لا يكنّ فصلاً إلّا في الفعل، ولا يكون كذلك إلّا في كلّ فعل الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء... هذا تفسير الخليل رحمه الله"[٣٨].

يقصد أنهنّ لا يكنّ فصلاً إلّا إذا وقعْنَ بين شيئين متلازمين[٣٩]. وأنكر الخليل على بعض النحويّين جعْلَهم ضمير الفصل لغْواً في الكلام[٤٠]، إذ قال سيبويه نقلاً عنه : "وكان الخليل يقول : والله إنّه لعظيم جعْلُهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرُهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً؛ لأنّ (هو) بمنزلة (أبوه)، ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً"[٤١].

وهذه الزيادة لضمير الفصل هي التي يشير إليها المبرّد بقوله : "وإن شئت قلت : كان زيدٌ هو العاقلَ يافتى، فتجعل (هو) زائدة[٤٢].

المسألة الثالثة : علّل الخليل قُبْح إشراك الاسمِ المُظْهَرِ المُضْمَرَ المرفوعَ المتّصل فيما عمِل فيه. وذلك في نحو : (فَعَلْتُ وعبدُ اللهِ)، إذ قال سيبويه نقلاً عنه : "وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قبح من قبَل أنّ هذا الإضمار يُبنَى عليه الفعلُ فاستقبحوا أن يَشرَك المُظْهَرُ مُضمَراً يُغَيِّر الفعل عن حاله إذا بعُد منه... وأمّا في الإشراك فلا يجوز؛ لأنّه لا يَحسن الإشراك في فَعَلتَ وفعلْتُمْ إلّا ب(أنت وأنتم). وهذا قول الخليل رحمه الله"[٤٣].

يقصد أنّ سبب القبح يرجع إلى أنّ المضمرَ المرفوع المتّصل داخلٌ فيما قبله، فاستقبحوا إشراكاً يُغيِّر الفعل عن حاله. ويزول هذا القبح بتوكيد المتّصل بآخر منفصل[٤٤].

المسألة الرابعة : ذكر سيبويه أنّه لا يجوز أسلوب : (إنّك أنتَ إيّاك خيرٌ منه)، أي الإتيان بضميريْ (أنت، إيّاك) في آنٍ واحد بعد ضمير النصب في (إنّك)، بل يكفي الإتيان بأحدهما. وهو في ذلك مُستنِدٌ . فيما يبدو . إلى رأي الخليل، إذ قال : "ويدلّك على بُعده أنّك لا تقول : إنّك أنتَ إيّاك خيرٌ منه. فإن قلت : أظنّه خيراً منه، جاز أن

تقول : إيّاه.. وكان الخليل يقول : هي عربيّة : إنّك إيّاك خيرٌ منه. فإذا قلت : (إنّك) فيها (إيّاك) فهو مثل : أظنّه خيراً منه، يجوز أن تقول : إيّاك"[٤٥].

فما ذكره سيبويه هنا في هذه المسألة هو نفسه ما قرّره الخليل فيها. ولم يجز ذلك عند الخليل لأنّه لا يَرى الإتيان بضميرين

للتوكيد في آنٍ واحد، فيما هو واضح.

المسألة الخامسة : في (إيّا) : أفاض سيبويه في الحديث عن استعمال (إيّا) إذا لم يُمكن الإتيان بالكاف وحدها، ناسباً ذلك إلى الخليل، إذ قال : "فمن ذلك قولهم : إيّاك رأيت، وإيّاك أعني، فإنّما استعملتَ (إيّاك) هاهنا من قِبَل أنّك لا تَقدر على الكاف.. وتقول : إنّي وإيّاك منطلقان؛ لأنّك لا تقدر على الكاف.. فلو قدرتَ على الهاء التي في (رأيته) لم تقل (إيّاه)... وتقول : إنّ إيّاك رأيتُ، كما تقول : إيّاك رأيت، من قبَل أنّك إذا قلت : إنّ أفضلَهم لقيتُ، ف(أفضَلَهم) منتصب ب(لقيتُ). هذا قول الخليل. وهو في هذا غيرُ حسَن في الكلام؛ لأنّه إنّما يريد : (إنّه إيّاك لَقيتُ) فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر"[٤٦].

يقصد أنّ الأسلوب هكذا قبيح في النثر حتّى يُقال : لَقيتُه بالهاء، وهو ليس بقبيح عند الخليل، كما مثّل. ويُفهم من كلام سيبويه أنّ الضمير هو (إيّا)، واللّواحق بها حروف تدلّ على المراد، أمّا الخليل فيرى الضمير من (إيّا) واللّواحق[٤٧].

المسألة السادسة : في أسلوب : ها أنا ذا : تحدث سيبويه عن أسلوب(هاأناذا) ونحوه، فقال : "وزعم الخليل رحمه الله أنّ (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت : (هذا)، وإنّما أرادوا أن يقولوا : (هذا أنت)، ولكنّهم جعلوا (أنت) بين (هاوذا)، وأرادوا أن يقولوا : (أنا هذا، وهذا أنا) فقدّموا (ها) وصارت (أنا) بينهما"[٤٨].

استناد واضح في تناول هذا الأسلوب إلى تحليل الخليل ومناقشته إيّاه وتقليب مادّته والوقوف عند أصلها.

المسألة السابعة : في الكاف والياء في (لولاك) و(لولاي) مجروران.

المسألة السابعة : في لولاك ولولاي : الكاف والياء في (لولَاكَ ولولَايَ) مُضمران مجروران عند الخليل وسيبويه. يقول سيبويه ناسباً ذلك للخليل : "وذلك لولاكَ ولولايَ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرْتَ رُفِع. ولو جاءتْ علامةُ الإضمار على القياس لقلتَ : لولا أنتَ، كما قال سبحانه : ((لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ))[سبأ : ٣١]. ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً. والدليل على ذلك أنّ الياء والكاف لا يكونان علامةَ مُضمر مرفوع.. وهذا قول الخليل رحمه الله"[٤٩].

وهما في محلّ رفع على الابتداء عند الأخفش. يقول المبرّد : "وكذلك قول الأخفش : وافقَ ضميرُ الخفض ضميرَ الرفع في (لولايَ)، فليس هذا القول بشيء"[٥٠].

المسألة الثامنة : علامة إضمار المنصوب والمجرور : توسّع سيبويه في الحديث عن ضمير المتكلّم المنصوب والمجرور، مع نون الوقاية أو بدونها، ناسباً ذلك للخليل، إذ قال : "اعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلّم (ني)، وعلامة إضمار المجرور المتكلّم الياء. ألا ترى أنّك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوب : ضربَني، وإنّني ولعلّني. وتقول إذا أضمرتَ نفسك مجروراً : غلامي وعندي ومعي، فإن قلت : ما بالُ العرب قد قالت : إنّي وكأنّي ولعلّي ولكنّي؟ فإنّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم وأنّهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمّا كثر استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء. فإن قلت : لعلّي : ليس فيها نون فإنّه زعم أنّ اللّام قريب من النون، وهو أقرب الحروف من النون، ألا ترى أنّ النون قد تدغم مع اللّام حتّى تُبدل مكانَها لامٌ، وذلك لِقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إيّاه. وسألته رحمه الله عن (الضاربي) فقال : هذا اسم، ويدخله الجرّ، وإنّما قالوا في الفعل : ضربَني ويضربني كراهيةَ أن يُدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنع الجرّ"[٥١].

مناقشة ضافية لأحكام نون الوقاية مع ضمير المتكلّم المنصوب والمجرور، وكان سيبويه في ذلك كثير الاستناد إلى آراء أستاذه الخليل بشكل واضح.

ثالثاً الموصول : المسألة الأولى : في (أيّ) الموصولة : سأل سيبويه الخليل عن (أيُّ) في حال حذف صدر صلتها القصيرة، حيث قال : "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : (أيُّهم أفضلُ) فقال : القياس النصب، كما تقول : اضربِ الذي أفضلُ؛ لأنّ (أيّاً) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)، كما أنّ (مَن) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)... وزعم الخليل أنّ (أيُّهم) إنّما وقع في (اضربْ أيُّهم فضلُ) على أنّه حكاية، كأنّه قال : اضربِ الذي يقال له : أيُّهم أفضلُ. وشبّهه بقول الأخطل [٥٢] :

ولقد أبيتُ مِن الفتاة بمنزلةٍ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحرومُ"[٥٣].

يقصد الخليل أنّ البناء على الضمّ هنا في (أيُّ) محمول على الحكاية. والشاهد في البيت رفعُ (حرج ومحروم). وكان الوجه نصبهما على الحال. ووجه الرفع عند الخليل فيه أن يُحمل على الحكاية أيضاً، أي فأبيتُ كالذي يُقال له : لا حرجٌ ولا محرومٌ[٥٤].

المسألة الثانية : في قِصر صلة الموصول وطولها : تحدث سيبويه عن قِصَر صلة الموصول وطولها، وما في ذلك من القُبح والحسن، ناقلاً عن الخليل ما سمعه من ذلك عن العرب، حيث قال : "واعلم أنّه يقبح أن تقول : هذا مَن مُنطلقٌ، إذا جعلتَ (المنطلق) حشواً أو وصفاً، فإن أطلْتَ الكلام فقلت : مَن خيرٌ منك، حسُن في الوصف والحشو. زعم الخليل رحمه الله أنّه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً. فالوصف بمنزلة الحشو؛ لأنّه يَحسن بما بعده، كما أنّ الحشو إنّما يتمّ بما بعده"[٥٥].

يقصد أنّ الكلام هنا بعد الموصول لمّا طال صلُح فيه أن يكون وصفاً، وأن يكون حشواً، أي صلةً.

المسألة الثالثة : حذف صدر الصلة وذكرها : بيّن الخليل متى يُحذف صدر الصلة، ومتى لا يُحذف، فقال سيبويه : "وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع عربيّاً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً. هذه قليلة، ومن تكلّم بهذا فقياسه : اضربْ أيُّهم قائلٌ لك شيئاً. فقلت : أفيقال : ما أنا بالذي مُنطلقٌ، فقال : لا. فقلت : فما بالُ المسألة

الأولى؟ فقال : لأنّه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلاً، وكأنّ طوله عوضٌ من ترك (هو). وقلّ من يتكلّم بذلك"[٥٦].

هذه المسألة شبيهة بالتي قبلها. ويقصد الخليل هنا أنّ صدر الصلة (هو) يجوز حذفه إن طالت الصلة، حيث طولها عوضٌ عن المحذوف، أمّا إذا لم تطُل فلا يحسن هذا الحذف[٥٧].

المسألة الرابعة : أيُّهنّ فُلانةُ وأيّتهنَّ فُلانةُ : ذكر الخليل تأنيث لفظ (أيّ) وتذكيره مع المؤنّث، إذ قال سيبويه : "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : أيُّهُنّ فُلانةُ وأيَّتُهُنّ فُلانةُ، فقال : إذا قلت : أيّ فهو بمنزلة (كلّ)؛ لأنّ كلّاً مذكّر يقع للمذكّر والمؤنّث، وهو أيضاً بمنزلة (بعض)، فإذا قلت : أيّتُهُنّ فإنّك أردت أن تؤنّث الاسم، كما أنّ بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول : كُلَّتُهُنّ مُنطلقةٌ"[٥٨].

فَبَيّن في هذا النصّ سبب تأنيث (أيّ)، وتذكيرها عند إسنادها للمؤنّث.

المسألة الخامسة : مَنْ : مِن الموصولات المشتركة : لذلك جاءت عند الخليل مُوافقةً للتذكير والتأنيث والجمع والتثنية. يقول سيبويه محدّثاً عن الخليل : "وزعم الخليل رحمه الله أنّ بعضهم قرأ : ((وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ))}الأحزاب : ٣١{[٥٩]. فجُعلتْ كصلة (التي) حينَ عَنِيتَ مؤنّثاً. فإذا ألْحَقْتَ التاء في المؤنّث ألْحَقْتَ الواو والنون في الجميع. قال الشاعر حين عَنَى الاثنين، وهو الفرزدق [٦٠] :

تَعالَ فَإِنْ عاهَدتَني لا تَخُونَني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ"[٦١].

يقصد تَأنيث صلة مَنْ وتذكيرها وتثنيتها وجمعها مُوافَقةً لمعناها، كما هو واضح من القراءة القرآنية وبيت الشعر.

المسألة السادسة : ما : بمنزلة (أيّ) : يرى الخليل أن (ما) قد تكون بمنزلة (أيّ)، يقول سيبويه : ناقلاً ذلك عنه : "وقال الخليل مثلهُ : ((إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ))}العنكبوت : ٤٢{. ف(ما) هاهنا بمنزلة (أيُّهُم)، و(يعلم) معلّقة"[٦٢].

يقصد معلّقة عن العمل لفظاً؛ لأنّها من أفعال القلوب. و(ما) هنا يصحّ أن تكون استفهاماً، والعامل فيها (تدعون)، أي : أيُّهم تدعون؟، ويجوز أن تكون منصوبةً ب(يعلم)، وتكون عندئذٍ بمعنى (الذي)، و(يدعون) صلتها.

المبحث الثاني : في بعض المرفوعات والمنصوبات

يتضمّن هذا المبحث أربعاً وعشرين مسألة من مسائل الخليل، الواردة في كتاب سيبويه. وفيما يلي توضيح ذلك :

أ. المرفــوعات : المسألة الأولى :كلُّهم : يرى الخليل أنّ لفظ (كلّهم) لا يُبنَى على غيره، بل يكون مبتدأً أو صفةً. يقول سيبويه ناقلاً عنه : "وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستضعِف أنّ يكون (كلُّهم) مبنياً على اسم أو على غير اسم، ولكنّه يكون مبتدأً، أو يكون (كلُّهم) صفةً. فقلتُ : ولِمَ اسْتضعفْتَ أن يكون مبنياً؟ فقال : لأنّ موضعه في الكلام أن يُعمَّ به غيرُه من الأسماء بعد ما يُذكر فيكون (كلّهم) صفةً أو مبتدأً. فالمبتدأ قولك : إنّ قومَك كلُّهم ذاهبٌ، أو ذُكِر قومٌ فقلتَ : كلُّهم ذاهبٌ. فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنّك إنّما ابتدأْتَ بعد ما ذكرْتَ ولم تَبنِهِ على شيء فَعَمَّمتَ به.

وقال : أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيف؛ لأنّهم لا يَعُمّون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله. وذلك أنّ (كلّهم) إذا وقع موقعاً يكون الاسم فيه مَبنياً على غيره شُبِّه ب(أجمعين وأنفسِهم ونفسِه) فألحقَ بهذه الحروف؛ لأنّها إنّما توصف بها الأسماءُ ولا تُبنى على شيء. وذلك موضعها من الكلام أن يُعَمَّ ببعضها، ويؤكّد ببعضها بعد ما يُذكر الاسمُ... وأمّا كلُّ شيءٍ، وكلُّ رجلٍ فإنّما يُبنيان على غيرهما؛ لأنّه لا يوصف بهما. والذي ذكرتُ لك قول الخليل. ورأينا العرب تُوافقه بعد ما سمعناه منه"[٦٣].

والخليل يقصد بالصفة هنا التوكيدَ فيما يبدو. فلفظ (كلّهم) يُبتدَأ به ويؤكَّد، ولا يُخبر به.

المسألة الثانية : قائمٌ زيدٌ : يرى الخليل أنّ الأجود في هذا الأسلوب أن يُجعل (قائم) خبراً مقدّماً. يقول سيبويه ناسباً ذلك إليه : "وزعم الخليل رحمه الله أنّه يَستقبح أن يقول : (قائمٌ زيدٌ)، وذلك إذا لم تجعل (قائماً) مقدّما مَبنياً على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول : ضَرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو على (ضرَب) مرتفع. وكان الحدّ أن يكون

مقدَّماً، ويكون (زيدٌ) مؤخّراً. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّما. وهذا عربيّ جيّد. وذلك قولك : تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَن يشنؤُك"[٦٤].

يقصد أنّ أسلوب (قائمٌ زيدٌ) قبيح إن جُعِل (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) خبرَه، أو فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، أمّا إن جُعِل (قائم) خبراً مقدّماً لِزيدٍ فلا قُبحَ عندئذٍ.

المسألة الثالثة : الحذف لكثرة الاستعمال : بمناسبة حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) فسَّر الخليل الحذف مع (إمّالا). حيث قال سيبويه ناقلاً عنه : "ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام، كما حُذف الكلام من (إمّالا). زعم الخليل رحمه الله أنّهم أرادوا : إن كنتَ لا تفعلُ غيره فافعلْ كذا وكذا إمّالا. ولكنّهم حذفوه لكثرته في الكلام"[٦٥].

فالحذف في لسان العرب كثير إن دلّ عليه دليل.

المسألة الرابعة : ما يجوز فيه الرفع ممّا ينتصب في المعرفة : ذكر الخليل جواز الرفع على وجْهَيْن في لفظ (مُنطلق) من الأسلوب الآتي، فقال سيبويه ناقلاً عنه : "ما يجوز فيه الرفع مما يَنتَصب في المعرفة، وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ... وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رفْعَه يكون على الوجهين : فوجْهٌ أنَّك حين قلت : هذا عبدُ الله أضمرتَ (هذا) أو (هو)، كأنّك قلتَ : هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ. والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً ل(هذا) كقولك : هذا حُلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تَنقض الحلاوةَ، ولكنّك تزعم أنّه جمع الطعْمَيْن"[٦٦].

يقصد أنّه يُرفع على أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أو أن يكون خبراً ثانياً ل(هذا).

وفي الموضوع نفسه قال سيبويه في موضع آخر : "قال سمعنا ممّن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه[٦٧] .

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فَهذا بَتّي مُقَيّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتّي.

فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا الشعر على إضمار (أنا). ولو جاز هذا على إضمار(أنا) لجاز : كان عبدُ الله لا مسلمٌ ولا صالحٌ، على إضمار (هو). ولكنّه فيما زعم الخليل رحمه الله : فَأبِيتُ بمنزلة الذي يُقال له : لا حَرِجٌ ولا مَحرومُ"[٦٨].

يقصد أنّه محمول على الحكاية كالذي يقال له : لا حَرِجٌ ولا محرومٌ.

المسألة الخامسة : مسألة يُرفَع فيها الاسم ولا يُنصَب. يقول سيبويه ناقلاً رأي الخليل : "وزعم أنّه يقول : بعتُ (دارِي : الذِّراعَانِ بدرهمٍ)... فلذلك كان (الذراع) رفعاً؛ لأنّه لا يجوز أن تجعله معرفة، وتجعله حالاً يكون فيه الأمر... فلمّا قبح ذلك في (الذراع) جُعِل بمنزلة قولك : لَقِيتُه يَدُهُ على رأسه... وقال الخليل رحمه الله : كَلَّمَني يَدُهُ في يَدِي : الرفعُ لا يكون غيرُه؛ لأنّ هذا لا يكون من صفة الكلم"[٦٩].

يقصد أن جملة (يَدُهُ على رأسه) : جملة حالية، متكوّنة من مبتدأ وخبر، ولا يجوز فيها نصْب (يده) على الحال؛ لأنّها ليست ممّا يوصف به عادة.

ب . **المنصوبات** : المسألة الأولى : في النصب على الثناء والتعظيم : تحدّث الخليل عن النصب على الثناء والتعظيم، فقال سيبويه محدِّثاً عنه : "أخاها : زعم الخليل أنّ نصْب هذا على أنّك لم تُرد أن تُحدِّث الناسَ ولا مَن تُخاطب بأمر جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ فجَعلَه ثناءً وعظيما، ونصَبَه على الفعل، كأنّه قال : (أذكُرُ أهلَ ذاك، وأذكُرُ المقيمين)، ولكنّه فِعل لا يُستعمل إظهاره"[٧٠].

يقصد أنّ نصْبَه يكون على الثناء والتعظيم بتقدير فعل لا يجوز إظهاره. وقال ابن الحاجب في الأمالي النحوية [٧١] : "أخَا الحربِ لبّاساً إليها جِلَالَها وليسَ بِوَلّاجِ الخَوَالفِ أَعْقَلَا.

وأمّا إعراب (أخا الحربِ) فهو منصوب على المدح"[٧٢].

المسألة الثانية : في النصب على الشتم : يرى الخليل جواز نصْبَ (جِسْمَ الْبِغالِ، وأَحْلَامَ الْعَصافِيرِ) في بيت حسّان الآتي على الشتْم، حيث يقول سيبويه نقلاً عنه : "وأمّا قول حسّان بن ثابت [٧٣] :

لا بَأْسَ بالقومِ مِن طُولٍ ومِنْ عِظَمِ جِسْمُ البِغالِ وأحلَامُ العصافِيرِ.

فلم يُرد أن يجعله شَتْماً، ولكنّه أراد أن يُعدِّد صفاتِهم ويُفسِّرها، فكأنَّه قال : أمّا أجسامُهم فكذا، وأمّا أحلامُهم فكذا. وقال الخليل رحمه الله : لو جعله شَتْماً

فينصبه على الفعل كان جائزاً. وقد يجوز أن يَنصب ما كان صفة على معنى الفعل، ولا يريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شَيئاً ممّا ذكرتُ لكَ"[٧٤].

يقصد أنّه يجوز أن يُنصَب على المفعولية . بتقدير فِعْلٍ . مَا كان مُعرَبا على صِفتَيِ المدح أو الذمّ.

وقال سيبويه نقلاً عن الخليل في موضع آخر: "وسألتُ الخليل عن قوله، وهو لرجل من بني أسد [٧٥] :

إنّ بِها أَكْتَلَ أوْ رِزَاماَ خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا.

فزعم أنّ (خُوَيْرِبَيْنِ) انْتَصَبا على الشّتم، ولو كان على (إنّ) لكان خُوَيْرِباً، ولكن انْتَصب على الشتم، كما انتَصبَ ((حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)) {المسد : ٣}[٧٦].

على قراءة النصْب[٧٧]، ولا يجوز نصبه على الحالية من (أكتل ورِزام)؛ لأنّه ينبغي أن يكون على أحدهما لوجود (لوْ).

المسألة الثالثة : في النصب على الاشتغال : تحدّث الخليل عن النصب على الاشتغال، فقال سيبويه، ناقلاً عنه : "تقول : أَعبدَ الله ضربتَه، وأزيداً مررتَ به، وأعمراً قتلتَ أخاه، وعمراً اشتريتَ له ثوباً. ففي كلّ هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام.. فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبتَه.. ومثل ذلك : أعبدَ الله كنتَ مثلَه؛ لأنّ (كنت) فعلٌ، و(المثل) مضاف إليه، وهو منصوب. ومثله : أَزيداً لستَ مثلَه؛ لأنّه فعل فصار بمنزلة قولك : أزيداً لَقيتَ أخاه. وهو قول الخليل"[٧٨].

تحدّث الخليل في هذا النصّ عن بعض الأساليب التي يجب فيها النصب على الاشتغال، وهي ما إذا كان الاسم المنصوب واقعاً بين أداة الاستفهام والفعل المشتغل بضمير المنصوب، وأنّ النصب يكون بفعل مضمر من نوع المذكور.

المسألة الرابعة : في النصب على الظرف : تحدّث الخليل عن نصب بعض الأسماء على الظرفية، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "ويدلُّك على أنّ (سَواءَكَ وكزيدٍ) بمنزلة

الظروف، كأنّك تقول : مررتُ بمَن سَواءَك وعلى مَن سَواءَك، والذي كزيدٍ فحَسُن هذا كحُسْن مَن فيها والذي فيها... وأمّا حين قال : أُقْبِلَ قُبْلُكَ فكأنّه قال : كيف أنتَ إذا أُقْبِلَ النَّقْبَ الرِّكابُ، جعلهما اسميْن. وزعم الخليل رحمه الله أنّ النصب جيّد إذا جعله ظرفاً، وهو بمنزلة قول العرب : هو قريب منكَ، وهو قريباً منكَ، أي مكاناً قريباً منكَ"[٧٩].

يقصد أنّ نصْب هذه الألفاظ على الظرفية جيّد، كنصْب (هو قريباً منكَ) على الظرفية المكانية. والكاف في (كزيدٍ) بمعنى : مثْلَ زيدٍ.

المسألة الخامسة : في النصب على إضمار الفعل : تحدّث الخليل وتوسّع في ذكر إضمار الفعل وترْك منصوبه، فقال سيبويه ناقلاً آراءَه : "وممّا ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ((انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ))[النساء : ١٧١]. و(وراءَك أوْسَعَ لك)، وحسبُك خيراً لك، إذا كنتَ تأمر.. وإنّما نصبْتَ (خيراً لك، وأوسعَ لك)؛ لأنّك حين قلت : (انْتَهِ) فأنت تريد أن تُخرِجه من أمرٍ وتُدخله في آخَر.

وقال الخليل : كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت : انْتَهِ وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنَصبْتَه؛ لأنّك قد عرفْتَ أنّك إذا قلت له : انْتَهِ، أنّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتَصَب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولِعِلْم المخاطَب أنّه محمول على أمر حين قال له : انْتَهِ، فصار بدلاً من قوله ، ائْتِ خيراً لك، وادخلْ فيما هو خيرٌ لك"[٨٠].

فَرَأْيَا الخليل وسيبويه هنا متقاربان في هذه المسألة، ف(خيراً) منصوب عندهما بفعلٍ مضمَر، قدّره الخليل ب(ائْتِ). وأشار الخطيب في المجالس إلى الخلاف في هذه المسألة بقوله : "اختلف النحويّون في قولهم : (انتَهِ خيراً لك)، ووراءَك أوسعَ لك.. فقال سيبويه : انتصَب (خيراً) بإضمار فعلٍ تقديره : ائْتِ خيراً لك. وقال الكسائيّ (ت١٨٩هـ) : هو منصوب بإضمار (يكنْ)، كأنّه قال : يَكُنِ الانتهاءُ خيراً لك. وقال الفرّاء (ت٢٠٧هـ) : هو منصوب بالفعل المذكور، وهو قوله : (انتهوا)، كأنّه قال : انتهوا انتهاءً خيراً لكم"[٨١].

وفي هذا المضمار نفسه يقول سيبويه في موضع آخر: "ومثل ذلك فيما زعم الخليل [٨٢] :

إذا تَغَنَّى الحمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ولو تَغَرّبْتُ عنها أُمَّ عَمَّارِ.

قال الخليل رحمه الله : لمّا قال : هَيّجَنِي عُرِف أنّه قد كان ثَمَّ تَذَكُّرٌ لِتَذْكِرَة الحمام وتَهَيِيجِه، فألقَى ذلك الذي قد عُرِف منه على (أُمّ عَمَّارٍ)، كأنّه قال : هَيَّجَنِي فَذَكَّرَنِي أُمَّ عَمَّارٍ. ومثل ذلك أيضا قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرو : ألَا رجُلَ إمّا زيداً أو عمراً؛ لأنّه حين قال : ألا رجلَ، فهو مُتَمَنٍّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنّه قال : اللّهمّ اجعلْه زيداً أو عمراً. وإن شاء أظهره فيه وفي جميع هذا الذي مُثِّل به، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل؛ لأنّه قد عُرِف أنّه مُتَمَنٍّ سائلٌ شيئاً وطالبه"[٨٣].

والشاهد في بيت الشعر هو نصبُ (أُمَّ عمّارٍ) بفعلٍ مضمر دلّ عليه ما قبله؛ لأنّ (هَيّجَنِي) يدلّ بوضوح على (فَذَكَّرَنِي).

وفي الموضوع نفسه يقول في مكان آخر: "ومثل ذلك قولهم : (إمّا لا) فكأنّه يقول : افْعَلْ هذا إن كنت لا تَفْعَلُ غيرَه، ولكنّهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرُّفهم حتّى استغنوا عنه بهذا.. وزعم الخليل رحمه الله حين مثّلَه إنّه بمنزلة : رجل رأيتَه قد سدَّد سهمَه فقلتَ : القِرطاسَ، أي أنت عندي مِمَّن سيُصِيبُه، وإن أثْبتَ سَهْمَه قلتَ: القِرطاسَ، قد استحقّ وقوعَه بالقِرطاس. فإنّما رأيتَ رجلاً قاصداً إلى مكانٍ و طالباً أمراً فقلتَ : مرحباً وأهلاً، أي أدركْتَ ذلك وأصبتَ فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه"[٨٤].

فآراء الخليل هنا في إضمار الفعل وترْك منصوبه هي الأصل فيما يبدو، فسيبويه يناقش ويحلّل في ضوئها، ولا يخرج عنها كثيراً.

<u>المسألة السادسة</u> : تقديم المفعول به على عامله : فسَّر الخليل حُسْنَ تقديم المفعول به على عامله في بعض الأساليب أحياناً، فقال سيبويه : "وسألته عن قول الله تعالى : ((قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِيَ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ))[الزمر : ٦٤]. فقال : (تَأْمُرُونِّي) كقولك : هو يَفعَلُ ذاكَ بَلغني، ف(بَلَغني) لغوٌ، وكذلك (تَأْمُرُونِّي)، كأنّه قال : فيما تأمُرُونِّي، كأنّه قال : فيما بلَغَني"[٨٥].

يقصد أنّ (تَأْمُرُونِيَ) غير عامل في (غَيْرَ)، بل هي منصوبة ب(أعْبُدُ). يقول أبو سعيد السيرافي : "أجود ما يقال فيه ما ذكر سيبويه عن الخليل نصْب (غَيْرَ) ب(أعْبُدُ)، و(تأمُرُونِّي) غير عامل"(٨٦).

المسألة السابعة : في النصب على الحال : ناقش الخليل وحلّل مجموعة من الأسماء تُنصَب على الحال. وفيما يلي عرضها : فَذَكر في النصوص الموالية أسماء مؤوّلة بمصادر تُنصَب على الحال، فقال سيبويه ناقلاً عنه : "ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلَاثَتَهم وأربعَتَهم، وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل رحمه الله أنّه إذا نصَب (ثلاثتَهم) فكأنّه يقول : مررت بهؤلاء فقط، لم أُجاوِزْ هؤلاء، كما أنّه إذا قال : (وحْدَه) فإنّما يريد : مررت به فقط لم أُجاوزْهُ. وأمّا بنو تميم فيُجرونهُ على الاسم الأوّل : إن كان جرّا فجرّاً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعا فرفعا.

وزعم الخليل أنّ الذين يُجرونه فكأنّهم يريدون أن يَعُمّوا، كقولك : مررت بهم كلِّهم، أي لم أَدَعْ منهم أحداً. وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّل نَصْبَ (وحْدَه وخمْسَتَهم) أنّه كقولك : أفردتهم إفراداً، فهذا تمثيل ولكنّه يُستعمَل في الكلام.. وهو عند الخليل كقولك : مررتُ به خصوصاً.. ما يُجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللّام، نحو (العراك)، وهو قولك : مررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ.. وزعم الخليل رحمه الله أنّهم أدخلوا الألف واللّام في هذا الحرف وتكلّموا به على نيّة ما لا تدخله الألف واللّام، وهذا جُعل كقولك : مررت بهم قاطبةً، ومررت بهم طُرّاً، أي جميعا"(٨٧).

فهو يتحدّث في هذه النصوص عن نصْب بعض الأسماء المعرّفة بالإضافة والألف واللّام على الحال، وجاز التعريف فيها لأنّها مؤوّلة بالمصادر. ف(وَحْدَهُ) مثلاً في مذهبه منصوب نَصْبَ المصادر، أي : مررتُ به خصوصاً.

المسألة الثامنة : وقال في موضع آخر : "وتقول : إنّي عبدُ الله مُصغِّراً نفسَه لربّه، تُفسِّر حال العبيد فتقول : أَكْلاً كما تأكلُ العبيدُ... وإنّما ذَكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحالُ منه وما يَحسُن، فإنّ النحويّين ممّا يتهاونون بالخَلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن

غيره بأمرٍ فقال : أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً؛ لأنّه إنّما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتّى اسْتغنيْتَ أنت عن التسمية؛ لأنّ (هو) و(أنا) علامتان للمضمر، وإنّما يُضمِر إذا عَلم أنّك قد عرَفتَ مَن يَعني. إلّا أنّ رجلاً لو كان خَلْفَ حائط أو في موضع تجهله فيه فقلتَ مَن أنت؟ فقال : أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً"[٨٨].

يقصد : إذا أريد الإخبار بالانطلاق فإنّه يستحيل نصبه، أمّا إذا لم يُرَدْ به الإخبار فالأحسن نصبه على الحال.

المسألة التاسعة : وفي موضع آخر يقول سيبويه في الموضوع نفسه : "وممّا يُنتصب لأنّه حالٌ وقع فيه أمرٌ قولُ العرب : هو رجلُ صدقٍ معلوماً ذاك، وهو رجلُ صدقٍ معروفا ذاك.. كأنّه قال : هذا رجلُ صدقٍ معروفا صلاحُه، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ... ومثل ذلك : مررتُ برجل حَسَنةٍ أُمُّهُ، كريماً أبوها. زعم الخليل أنّه أخبرَ عن الحُسْن، أنّه وجب لها في هذه الحال. وهو كقولك : مررت برجل ذاهبةٍ فرسُه، مكسوراً سرْجُها، والأوّل كقولك : هو رجلُ صدقٍ معروفاً صدقُه. وإن شئتَ قلت : معروفٌ ذلك، ومعلومٌ ذلك، على قولك : ذاك معروفٌ، وذاك معلومٌ. سمعته من الخليل"[٨٩].

ولا يجوز : (كريمٍ أبوها) بالجرّ؛ لأنّه عندئذٍ يكون نعتاً ل(رجلٍ)، ولا يوجد ما يعود إليه، بل هو حال من أبيها، وهكذا المثال الذي يليه[٩٠].

المسألة العاشرة : ويقول أيضا في موضع آخر، ناقلاً ذلك عن الخليل : "ومَن قال : هذا أوّلُ فارسٍ مقبلاً من قِبَل أنّه لا يستطيع أن يقول : هذا أوّلُ الفارسِ، فيُدْخِل عليه الألفَ واللّام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أنّ درهماً في قولك : عشرون درهماً معرفةٌ، فليس هذا بشيء، وإنّما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك. وقد يجوز نصبه على نصْب : هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ). وزعم الخليل أنّ هذا جائز، ونصبُه كنصْبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفاً"[٩١].

في هذا النصّ جاء ت الحالُ من النكرة في قوله : (هذا أوّلُ فارسٍ مقبلاً)، كما هي في قوله : (هذا رجلٌ مُنطلقاً)[٩٢].

المسألة الحادية عشرة : في نَصْب بعض المصادر على الحال : ذكر الخليل أنّ المصدر قد يُنصب على الحال، فقال سيبويه ناقلاً عنه : "ما يُنتصب من المصادر لأنّه حالٌ صار فيه المذكور، وذلك قولك : أمّا سِمَناً فَسَمِينٌ، وأمّا عِلْماً فَعَلِيمٌ.. وزعم الخليل أنّه بمنزلة قولك : أنت الرجلُ عِلْماً وديناً، وأنت الرجلُ فِقْهاً وأدَباً، أي أنت الرجلُ الكاملُ في هذه الحال، وعمل فيه ما قبله وما بعدَه، ولم يَحْسُن في هذا الوجه الألف واللّام، كما لم يَحْسُن فيما كان حالاً، وكان في موضع فاعلٍ حالاً"[٩٣].

يقول السيرافي معلّقاً على هذا النصّ : "فانتصب المصدر؛ لأنّه حالٌ مَصِيرٌ فيها"[٩٤].

المسألة الثانية عشرة : في النصْب على المصدرية : تحدّث الخليل عن نصْب بعض الأسماء على المصدرية، فقال سيبويه ناسباً ذلك إليه : "وممّا يُنتَصب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو قولك : هذه مائةٌ وَزْنَ سبْعةٍ، ونَقْدَ الناسِ، وهذه مائةٌ ضَرْبَ الأميرِ، وهذا ثَوْبٌ نَسْجَ اليَمَنِ، كأنّه قال : نسْجاً وضَرْباً ووَزْنا. وإن شِئْتَ قلت : وَزْنُ سَبْعةٍ. قال الخليل رحمه الله : إذا جعلتَ (وَزْناً) مصدراً نَصَبْتَ، وإن جَعلْتَه اسماً وصَفْتَ به، وشَبَّه ذلك بالخلْق، قال : قد يكون الخَلْقُ المصدرَ، ويكون الخلْقُ المخلوقَ.. فكأنّ الوَزْنَ هاهنا اسمٌ.. فيَصيرُ هذا الكلامُ صفةً.. وقال : أَسْتَقْبِحُ أن أقول هذه مائةٌ ضَرْبُ الأميرِ، فأجعلُ (الضرْبَ) صفةً فيكون نكرةً وُصِفَتْ بمعرفة، ولكن أرفعه على الابتداء، كأنّه قيل له : ما هي؟ فقال : ضَرْبُ الأميرِ. فإن قال : ضَرْبُ أميرٍ حَسُنَتِ الصفَةُ؛ لأنّ النكرة توصف بالنكرة"[٩٥].

يقصد أنّ هذه الألفاظ إذا كان أسماء فإنّها تكون وصفاً، أمّا إذا كانت مصادرَ فإنّ نصْبها يكون على المصدرية، لا على الحال. كما استقبح أن توصف النكرة بالمعرفة، بل الوَجْهُ أن تكون المعرفة هنا خبراً لِمبتدأ محذوف.

المسألة الثالثة عشرة : مصادر تُؤكّد ما قبلها : ناقش الخليل بعض المصادر التي تؤكّد ما قبله، وهي منصوبة بفعل مُضمَر قبلها، مُؤكّدٍ للجملة. فقال سيبويه ناسباً

ذلك إليه : "ما يُنتصَب من المصادر توكيداً لما قبله، وذلك قولك : هذا عبدُ الله حقّاً، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقولُ. وزعم الخليل رحمه الله أنّ قوله : (هذا القولُ لا قَوْلَكَ) إنّما نَصْبُه كنصْبِ (غيرَ ما تقولُ)؛ لأنّ (لا قَوْلَكَ) في ذلك المعنى. ألا ترى أنّك تقول : هذا القولُ لا ما تقولُ، فهذا في موضع نَصْبٍ. فإذا قلتَ : لا قولَك، فهو في موضع (لا تقولُ)"[٩٦].

يقصد أنّ قولَ المُخاطَب : (هذا زيدٌ أقولُ غيرَ ما تقولُ) قد عُرِف أنّه باطِلٌ، فكأنّه قال : أقول الحقّ، وكأنّه أيضاً قصد بقوله : هذا القولَ لا قولَكَ : هذا القولُ لا أقولُ قولَكَ حيث كان باطلاً[٩٧].

المسألة الرابعة عشرة : تثنية بعض المصادر : تحدّث الخليل عن بعض المصادر المثنّاة التي لا تتصرّف، إذ قال سيبويه ناسباً ذلك إليه : "ما يجيء من المصادر مثنّىً، منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك : حَنَانَيْكَ، كأنّه قال : تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ... وزعم الخليل رحمه الله أنّ معنى التثنية أنّه أراد : تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ، كأنّه قال : كلّما كنتُ في رحمة وخيرٍ منك فلا يَنقَطِعَنَّ ولْيكنْ موصولاً بآخرَ من رحمتكَ"[٩٨].

وفي موضع آخر يقول : "معنى تثنية (دَوَالَيْكَ) أنّه فعل من اثنين... وزعم الخليل أنّها تثنية بمنزلة (حَوَالَيْكَ)؛ لأنّا سمعناهم يقولون : حَنَانٌ. وبعض العرب يقول : (لَبٍّ) فيُجْرِيه مُجْرَى أمسِ وغاقِ، ولكنّ موضعه نصْبٌ، و(حَوَالَيْكَ) بمنزلة (حَنَانَيْكَ)"[٩٩].

وهو منصوب على المصدر النائب عن الفعل، ويُثنّى لقصْد التكثير.

المسألة الخامسة عشرة : مصادر لا تتصرّف، منصوبة بفعل مضمر : تحدّث الخليل عن نوع من المصادر لا يتصرّف، يَنتَصِب بفعل مُضمر، واجب الإضمار، حيث قال سيبويه ناقلاً عنه : "أيضا من المصادر يَنتَصِب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنّها مصادر وُضِعت موضعاً واحداً لا تتصرّف في الكلام تَصرُّف ما ذكرنا من المصادر.. وذلك قولك : سبحانَ الله، ومعاذَ الله.. فَنَصْب هذا على أسَبِّح الله تسبيحاً.. فهذا بمنزلة سبحان الله.. وكأنّه حيث قال : معاذَ الله، قال : عِياذاً بالله. و(عياذاً) انتَصَبَ على : أعوذُ بالله عِياذاً. ولكنّهم لم يُظهروا الفعل هاهنا.. وكأنّ

قوله: عَمْرَكَ الله، وقِعْدَكَ الله، بمنزلة : نَشْدَكَ اللهَ، وإن لم يُتكلَّم ب(نَشْدَكَ اللهَ). ولكن زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيل يُمثَّل به.. والمصدر النِّشْدَانُ والنِّشْدَةُ. وهذا ذِكْرُ معنى (سبحان)، وإنّما ذُكِر لِيُبَيَّنَ لك وَجْهُ نصْبِه وما أشبهه"[١٠٠].

تحدّث السّيرافي عن هذه المصادر حديثاً ضافياً، تفسيراً لما ورد في هذا النصّ[١٠١].

المسألة السادسة عشرة : مصادر فيها الرفع أو النصب : تحدّث الخليل عن رفْع بعض المصادر تارة، ونصْبها تارة أخرى، فقال سيبويه ذكراً رأيه : "وإن شئت قلت : له صوتٌ صوْتُ حمارٍ، وله صوتٌ خُوارُ ثَوْرٍ، وذلك إذا جعلْتَه صفةً للصوْتِ ولم تُرد فعلاً ولا إضمارَه . وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً. وزعم الخليل أنّه يجوز : له صوْتٌ صَوْتُ الحمارِ، على الصفة؛ لأنّه تشبيه، فمِن ثَمّ جاز أن توصَف النكرة به. زعم الخليل رحمه الله أنّه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردتَ أن تُشبّهه ب(أخي زيد). وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلّا في موضع الاضطرار.. فلم يجز هذا، كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلّا في الشعر. وهو في الصفة أقبح"[١٠٢].

قصَدَ أنّ قولهم : (له صوْتٌ) هو الأوّل، و(مثل) : في (صوْتٌ مثلَ صوْتِ الحمارِ) هو الأوّل أيضاً، كما قصَدَ التفريق بين هذا وبين قوله : (له صوْتٌ صوْتُ حمارٍ)؛ لأنّ (صوْتُ حمارٍ) ليس بالصوْت الأوّل، ولم يظهر لفظ (مثل) فيُختار فيه الرفعُ. وخالف سيبويه هنا الخليلَ، حيث لم يُجز وصْفَ النكرة بالمعرفة، أمّا الخليل فقد أجاز ذلك: لأنّ المقام مقام تشبيه.

يقول السيرافي : "وتفسير مذهب الخليل أنّ معناه : له صوْتٌ مثلُ صوتِ الحمارِ ، و(مثلُ) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة، فلذلك جاز عنده الصفة"[١٠٣]. وهو ما استضعفه سيبويه واستقبحه.

وفي موضع آخر ذكر الخليل المسألة نفسها، إذ قال : "وأمّا له صوْتٌ صوتُ حمارٍ فقد علمتَ أنّ (صوْت حمارٍ) ليس الصوت الأوّل، وإنّما جاز لك رفعه على سَعَة الكلام، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلّا سيْرٌ. فكأنّ الذين يقولون : (صَوْتُ حمارٍ)

اختاروا هذا، كما اختاروا : ما أنت إلّا سيْراً، إذ لم يكن الآخِرُ هو الأوّلَ... وإن قلتَ : له صوتٌ أيَّما صَوْتٍ، أو مثلَ صَوْتِ الحمارِ، و له صَوْتٌ صَوْتاً حَسَناً جاز. زعم ذلك الخليل رحمه الله"(١٠٤)

يقصد أنّ جواز الرفع على إضمار (مثل) كإضمار (صاحب) في قولهم : ما أنت إلّا سيْرٌ، أي إلّا صاحبُ سيْرٍ. كما جوّز النصْب فيما ختَم به من الأمثلة.

المسألة السابعة عشرة : مسألة : أتميميّاً مرّةً : يرى الخليل أنّ النصب في هذا الأسلوب هو الوجه، فقال سيبويه ناقلا عنه : فإذا قلت : ما أنت إلّا قائم وقاعد، وأنت تميميٌّ مرّةً، وقيسِيٌّ أخرى.. وزعم الخليل رحمه الله أنّ رجلا لو قال : أتميميّ، يريد : (أنت) ويُضمرها لأصاب. وإنّما كان النصب هاهنا الوجهَ؛ لأنّه موضع يكون الاسم معاقبا فيه للّفظ بالفعل، فاختير فيه كما يُختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء. والرفع جيّد؛ لأنّه المتحدَّث عنه والمستفهَم. ولو قال : أعورُ وذو نابٍ كان مصيباً"(١٠٥).

يقصد أنّ النصبَ والرفع يجوزان في قولهم : "أتميميّاً مرّةً وقيسيّاً أخرى" غير أنّ النصب هو الوجه، وذلك تشبيها لمَوْضعهما بمواضع المصادر، ويكون نصبهما بفعل مضمر، تقديره : أتحوّل تميميّاً.. كما نصبوا : (أعورَ وذا نابٍ) ب(أتستقبلون)(١٠٦).

المسألة الثامنة عشرة : بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ : "وزعم الخليل أنّه يجوز : بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ، إنّما يريدُ : شاةٌ بدرهمٍ، ويجعل (بدرهم) خبراً للشاة. وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك : كلُّ رجلٍ وضيعتُه في معنى (مع). وإذا قلتَ: شاةً بدرهمٍ، فإنّما (بدرهم) ليس مبنيّاً على اسم قبله، ولكنّه إنّما جاء لِيُبَيَّن به السعر، كما جاءت (لَكَ) في (سَقْياً) لِتُبَيِّن مَن تَعني. فالباء هاهنا بمنزلة (إلى) في قولك : فاهُ إلى فِيَّ، ولم تُبْنَ على ما قبلها. وكذلك ما انتَصَب في هذا الباب وكان ما بعده ممّا يجوز أن يُبْنَى على ما قبله في هذا الباب.

وزعم الخليل رحمه الله أنّه يجوز أن تقول : بعتُ الدارَ: ذِراعٌ بدرهمٍ، كما جاز لك في (الشاء). وزعم أنّه يقول : بعْت دارِي الذراعانِ بدرهمٍ، وبعت البُرَّ : القفيزان

بدرهمٍ. ولم يُشَبِّه هذا بقوله : فاهُ إلى فِيَّ؛ لأنّ هذا في بابه بمنزلة المصادر التي تكون حالاً يقع فيها الأمرُ، نحو ذلك : لَقِيتُه كِفاحاً، ونحو قوله : أرْسَلَها العراكَ، وفعلتُ ذاك طاقَتِي. وزعم الخليل رحمه الله أنّ قولهم : رَبِحتُ الدرهمَ درهماً مُحالٌ، حتّى تقول : في الدرهم وللدرهم. وكذلك وجدْنا العربَ تقول "[١٠٧].

يقصد : (شاةٌ ودرهمٌ) : مبتدأ وخبر، والجملة حالية، فالواو بمنزلة الباء، أي : شاةٌ بدرهم. ف(الدرهم) مُقدَّرٌ خبراً. وكذلك (ذِراعٌ بدرهمٍ) : ابتداء وخبر، في محلّ الحال. كما لا يجوز : ربحتُ الدرهمَ درهماً. حتّى يقال : ربحت في الدرهم أو للدرهمِ درهماً.

المسألة التاسعة عشرة : عَودَكَ : مفعول به، وليس بحالٍ في الأسلوب الآتي. قال سيبويه ناقلاً رأيَ الخليل : "وقال الخليل رحمه الله : إن شِئتَ جعَلْتَ (رَجَعْتَ عَوْدَكَ على بَدْئِكَ) مفعولاً بمنزلة قولك : رَجعْتَ المالَ عَلَيَّ، أي رددْتَ المالَ عليَّ، كأنّه قال : ثَنَيْتُ عَوْدِي على بَدْئِي"[١٠٨].

يقصد : أنّ (عَوْدَكَ على بَدْئِكَ) يصحّ فيه أن يكون مفعولاً به ل(رجَع)، الذي هو هنا بمعنى (ردّ)، أي رَجَعْتَ المالَ عليَّ بمعنى : رَدَدْتَه عليَّ. كذلك يكون مفعولاً به في قوله : (ثَنَيْتُ عوْدِي على بَدْئِي)، إذ المعنى : عطَفْتُ عَوْدِي على بَدْئِي. وعليه فلا يكون حالاً.

المبحث الثالث : في بعض مسائل : إنّ وأخواتـــها

يشتمل هذا المبحث على ستّ عشرة مسألةً، يأتي توضيحها فيما يلي :

المسألة الأولى : في عمَل إنّ وأخواتها : ذكر الخليل أنّها تَعْمَل عَمَلَيْن : الرفع والنصب، حيث قال سيبويه : "وزعم الخليل أنّها عَمِلَت عمَلَين : الرفع والنصْبَ، كما عَمِلَتْ (كان) الرفع والنصْبَ حين قلتَ : كان أخاك زيدٌ. إلّا أنّه ليس لك أن تقول : كأنّ أخوك عبدَ الله، تريد : كأنّ عبدَ الله أخوك؛ لأنّها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال، ولا يُضْمَر فيها المرفوعُ كما يُضمَر في (كان). فمِن ثَمَّ فَرَقوا بينهما كما فَرَقوا بين (ليس وما)، فلم يُجْروها مجراها، ولكن قيل : هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليستْ بأفعال. وتقول : إنّ زيداً الظريفَ منطلقٌ، فإن لم يُذكَر (المنطلقُ) صار (الظريفُ) في موضع الخبر"[١٠٩].

يقصد أنّ هذه الحروف تعمَل عكس عمَل (كان) وأخواتها.

المسألة الثانية : في جواز حذف اسم هذه الحروف : تحدّث الخليل عن جواز حذف اسم بعض هذه الحروف، إذ قال سيبويه، ناسباً ذلك إليه : "وروى الخليل رحمه الله أنّ ناساً يقولون : إنّ بكَ زيدٌ مَأخوذٌ، فقال : هذا على قوله : إنّه بِكَ زيْدٌ مأخوذٌ. وشبّهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله، وهو ابن صَريم الْيَشْكُريّ [١١٠] :

ويَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ.

لأنّه لا يحسن هاهنا إلّا الإضمار. وزعم الخليل أنّ هذا يُشبِه قول مَن قال، وهو الفرزدق[١١١] :

فَلَو كنتَ ضَبّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ.

والنصبُ أكثر في كلام العرب، كأنّه قال : ولكنَّ زَنْجِيّاً عظيم المَشافرِ لا يعرف قرابتي، ولكنّه أَضمَر هذا كما يُضمِر ما بُنِيَ على الابتداء" [١١٢].

والشاهد في بيت اليشكريّ رفعُ (ظبيَةٌ) على أنّها خبر(كأَنْ) المخفّفة، واسمها محذوف، تقديره : كَأَنّها. والشاهد في بيت الفرزدق رفعُ (زَنْجِيٌّ) على أنّه خبر (لَكِنّ)، وحذف اسمها، أي : ولَكِنَّك زَنْجِيٌّ، مع جواز نصْب (زَنجِيّاً) على أنّه اسمها، والخبر محذوف، تقديره : لا يعرف قرابتي.

المسألة الثالثة : إنّما : مكفوفة عن العمل : ذكر الخليل أنّ (إنَّ) تُكَفّ عن العمل إذا دخلتْ عليها (ما)، فقال سيبويه ذاكراً رأيه : "وقال الخليل : إنَّما : لا تَعمل فيما بعدها، كما أنّ (أرى) : إذا كانت لغواً لم تَعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير (إنّ) من الفعل ما يَعمل"[١١٣].

وقد فسّر الخليل هذا الكلام في موضع آخر، فقال سيبويه نقلاً رأيه : "فأمّا (إنّما) فلا تكون اسما، وإنّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعلٍ مُلغىً، مثل : أشهد لَزيدٌ خيرٌ منك؛ لأنّها لا تعمل فيما بعدها، ولا تكون مبتدأةً"[١١٤].

يقصد فإذا كُفّتْ ب(ما) فلم يكن لها منصوب فهي عندئذ بمنزلة فِعْل مُلغىً عن العمل كما مثّل رحمه الله.

المسألة الرابعة : ما رأيته مذْ أنّ الله خلقَني : يرى الخليل أنّ (إنّ) المكسورة تكون في ابتداء الكلام، و(أنّ) المفتوحة تحلّ محلّ شيء. فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "سألته عن قول العرب : ما رأيته مُذْ أنّ الله خلَقَني، فقال : (أنّ) في موضع اسم، كأنّه قال : مُذْ ذاكَ. وتقول : أمَا إنّه ذاهب، وأمَا أنّه منطلق. فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أمَا أنّه منطلقٌ، فإنّما يجعله كقولك : حقّاً أنّه منطلقٌ، وإذا قال : أمَا إنّه منطلقٌ، فإنّه بمنزلة قوله : (ألَا)، كأنّك قلت : ألَا إنّه ذاهبٌ"[١١٥].

يقصد أنّ (مُذْ) بمنزلة مبتدأ، أي : مذْ وقتُ خلْقِ اللهِ لِي. و(ألَا وأمَا) في (ألا إنّه ذاهب، وأمَا إنّه منطلق) استفتاحيتان، و(إنّ) متبدأٌ بها الكلام. و(أنّه منطلق) في قوله : (أمَا أنّه منطلق) مؤوّلَة بمبتدأ، أي : في حقّ انطِلاقُه[١١٦].

المسألة الخامسة : أنّها : بمعنى لعلّها : ذكر الخليل أنّ (أنّها) قد تكون بمعنى (لعلّها)، حيث قال سيبويه ناقلاً عنه : "وسألته عن قوله تعالى : ((وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)){الأنعام : ١٠٩} ما منعها أن تكون كقولك : ما يُدريك أنّه لا يفعل؟ فقال : لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنّما قال : (وما يُشعركم) ثمّ ابتدأ فأَوْجَب فقال : (إنّها إذا جاءتْ لا يُؤمنونَ)[١١٧]، ولو قال : (وما يُشعِرُكم أَنَّها إذا جاءتْ لا يُؤمِنونَ) كان ذلك عذراً لهم. وأهل المدينة يقولون : (أَنّهَا)، فقال : الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائْتِ السوقَ أنّك تشتري لنا شيئاً، أي : لعلّك، فكأنّه قال : لَعَلَّهَا إذا جاءتْ لا يُؤْمِنونَ"[١١٨].

قراءتان في (أَنَّها) متواترتان، الأولى بفتح الهمزة، وفيها يكون الكلام قد تمّ عند (وما يشعركم)، ثمّ استؤنف الكلام، وأبْهِم أمرُ المُتحَدَّث عنهم، فلم يُخبر عنهم بإيمان ولا غيره، فقال : (أنّها) على معنى (لعلّها). والثانية بكسرها فيكون الكلام قد تمّ أيضا عند (وما يشعركم)، ثمّ أخبر جلّ علاه عنهم أنّهم لا يؤمنون[١١٩].

المسألة السادسة : في حذف لام الجرّ قبل (أنّ) : تحدّث الخليل عن حذف لام الجرّ قبل (أَنّ)، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره ((وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)){المؤمنون : ٥٢}. فقال : إنّما هو على حذف

اللّام، كأنّه قال : (ولأنَّ هذه أُمّتَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً).. وقال : ونظيرها : ((لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ))(قريش : ١)؛ لأنّه إنّما هو : لذلك ((فَلْيَعْبُدُوا))(قريش : ٣). فإن حُذفتَ اللّام من (أَنَّ) فهو نصْب، كما أنّك لو حذفتَ اللّام من (لِإِيلَاف) كان نصباً. هذا قول الخليل. ولو قرؤوا : ((وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)) كان جيّداً، وقد قُرئ[١٢٠].

ولو قلت : جئتُك إنّك تُحبّ المعروف مبتدأً كان جيّداً. وقال سبحانه وتعالى : ((فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ))(القمر : ١٠).. إنّما أراد : بِأَنِّي مَغلوب، ولكنّه حذف الباء. وقال أيضا : ((وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً))(الجنّ : ١٨} بمنزلة : ((وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)). والمعنى : (ولِأَنَّ هذه أُمّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)، و(لِأَنّ المساجدَ لِلَّهِ)... ولو قال إنسان : إنّ (أَنّ) في موضع جرّ في هذه الأشياء، ولكنّه حرف كثُر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجارّ.. لكان قولاً قويّاً، وله نظائر نحو قوله : لَاهِ أبوك. والأوّل قول الخليل"[١٢١].

أي : لِلَّه أبوك. قال السيرافي معلّقاً على رأي الخليل هذا : "إذا تقدّمت (أَنَّ) مفتوحة وقبلها حرف جرّ مقدّرٌ فقول الخليل أنّها في موضع نصْب بالفعل الذي بعدها[١٢٢]. هذا مجمل تفسير ما يرمي إليه الخليل.

<u>المسألة السابعة</u> : (أنّ) بمنزلة (أنّما) : رأى الخليل أنّ (أنَّ) بفتح الهمزة تكون بمنزلة (أنّما)، سوى أنّ (أنّما) مكفوفة عن العمل، فقال سيبويه ذاكراً رأيه : "فمِن ذلك قوله عزّ وجلّ : ((قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ))(الكهف : ١١٠. فُصِّلتْ : ٦}... فإنّما وقعت (أنّما) ههنا لأنّك لو قلت : (أَنّ إِلَهَكُمْ إِلَهٌ واحدٌ).. كان حسناً.. زعم ذلك الخليل"[١٢٣].

وتعليقاً على رأي الخليل هذا يقول السيرافي : "(أَنّما) المفتوحةُ وما بعدها من فِعلٍ وفاعلٍ ومبتدإ وخبر بمنزلة اسم واحد في معنى المصدر، كما أنّ المفتوحة واسمَها وخبرَها بمنزلة اسم واحد في معنى المصدر، والفرقُ بينهما أنّ (أنّما) أُبطِلَ عمَلُها بدخول (ما)"[١٢٤].

المسألـة الثامنة : أَنَّ : بالفتح تأتي توكيداً لشيء قبلها : ذكر الخليل أنّ (أنّ) بفتح الهمزة قد تأتي توكيداً لشيء قبلها، فقال سيبويه ناقلاً ريه : "ومن ذلك قولهم : زعم أنّه إذا أتاك أنّه سيفعَل.. وزعم الخليل : أنّ مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : ((أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُّحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)){التوبة : ٦٣}. ولو قال : (إنّ)[١٢٥] كانت عربية جيّدة"[١٢٦].

ففي (أنَّ) الثانية قراءتان : قراءة الفتح، وهي متواترة للجمهور، وقراءة بالكسر، كما هو مبيَّن في الحاشية، فعلى قراءة الفتح تكون (أنّ) توكيداً للتي قبلها، وهو ما عبّر عنه سيبويه بالبدل. وعلى قراءة الكسر يكون الكلام مستأنفاً، والفاء جوابية في القراءتين[١٢٧].

المسألـة التاسعة : أنّ : المفتوحة لا تقع بعد (حتّى) التي بمعنى (الواو) : يرى الخليل أنّ (أنّ) المفتوحة لا يجوز أن تقع بعد (حتّى) التي بمعنى الواو، أمّا التي ليست بمعنى الواو فيجوز أن تقع بعدها، مثل (إذا) الفجائية التي يجوز بعدها كسر (إنّ) وفتحها، يقول سيبويه ناقلاً رأيه : "وتقول قد عرفْتُ أمورَك حتّى أنّك أحمق، كأنّك قلت : قد عرَفتُ أمورَك حتّى حُمقَك، ثمّ وضعتَ (أنّ) في هذا الموضع. هذا قول الخليل. وسألته : هل يجوز (كما إنّك) على حدّ قولك : (كما أنت)؟ فقال : لا؛ لأنّ (إنّ) لا يُبتدأ بها في كلّ موضع، ألا ترى أنّك لا تقول : يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ، ولا : كيف إنّك صانع، ف(كما) بتلك المنزلة"[١٢٨].

ف(حتّى) هنا ليست بمعنى الواو؛ لذلك جاز فتح (أنّ) بعدها. كما ذكر أنّ (إنّ) لا يجوز كسر همزتها بعد (كما)، وذلك بمنزلة كسرها بعد (كيف). فالأسلوبان لا يجوزان.

المسألـة العاشرة : إنّ : بكسر الهمزة لا يبتدأ بها في كلّ موضع : تحدّث الخليل عن بعض مواضع استعمال (إنّ) و(أنّ)، موضّحاً أنّ (إنّ) بالكسر لا يُبتدأ بها في كلّ المواضع، فقال سيبويه مُحدِّثاً عنه : "وسألتُ الخليل فقلت : ما منعهم أن يقولوا : أحقّاً إنّك ذاهبٌ، على القلب، كأنّك قلت : إنّك ذاهب حقّاً، وإنّك ذاهب الحقَّ، وأإنّك منطلقٌ حقّاً؟ فقال : ليس هذا من مواضع (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) لا يُبتدأ بها في كلّ

موضع. ولو جاز هذا لجاز : يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ، تريد : إنّك ذاهب يوم الجمعة، ولو قلت أيضا : لا مَحالةَ إنّك ذاهب، تريد : إنّك لا مَحالةَ ذاهب، فلمّا لم يجز ذلك حملوه على : أفي حَقٍّ أنّك ذاهب، وعلى : أفي أكبرِ ظنِّك أنّك ذاهب، وصارتْ (أنّ) مبنيةً عليه كما يُبنى الرحيلُ على (غدٍ) إذا قلت : غداً الرحيلُ. والدليل على ذلك إنشادُ العرب كما أخبرتك في بيت الأسود بن يعفُر[١٢٩] :

أَحَقّاً بَنِي أبناءِ سَلْمَى بْنِ جَندَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إيّايَ وَسْطَ المَجالِسِ.

فزعم الخليل أنّ (التّهدُّد) ههنا بمنزلة (الرحيل بعد غد)، وأنّ (أنّ) بمنزلته، وموضعه كموضعه"[١٣٠].

والشاهد في البيت نصْب (أحقّاً) على الظرف، أي : أفي وقْتِ حقٍّ تهدُّدُكم، وإن كان في الأصل مصدراً. وهذا ما أوضحه السيرافي تعليقاً على رأي الخليل هذا بقوله : "إذا قلت : أحقّاً أنّك ذاهبٌ، وأكثرُ ظَنِّك، ففيه الرفع والنصب. فالرفع على الابتداء والخبر، فإذا قلت : أحقٌّ أنّك ذاهبٌ فتقديره : أحقٌّ ذهابُك، وأكثرُ ظنِّي ذهابُك. والنصب على تقدُّم هذه الأشياء ظروفا، وقال : رفعُ (أنّك) بالابتداء، وذلك أنّك إذا قدَّمتَ هذه الأشياء ونصبْتَها فلا وجه لنصبها غير الظروف ورفع (أنّ)، ويكون التقديرُ فيها : أفي زمن حقٍّ أنّك ذاهبٌ، ثمّ حذفَ (زَمن)"[١٣١].

المسألة الحادية عشرة : لا جرم : جواب لما قبلها : ذكر الخليل أنّ (لا جرم) جواب لما قبلها، فقال سيبويه ذاكراً رأيه : "وزعم الخليل أنّ (لا جرَمَ) إنّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل : كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول : لا جَرَمَ أنّهم سيندمون، أو أنّه سيكون كذا وكذا"[١٣٢].

ف(جرَم) عند الخليل فعل ماضٍ، و(لا) داخلة عليه، جواب لما قبلها[١٣٣].

المسألة الثانية عشرة : في مسألة (شدّ ما أنّك ذاهبٌ) : تحدّث الخليل عن أسلوبي (شَدَّ ما أنّك ذاهبٌ، وعزَّما أنّك ذاهبٌ) فجعلهما على وجهيْن، فقال سيبويه ناقلاً رأيه: "وسألتُه عن : شَدَّ ما أنّك ذاهبٌ، وعزَّما أنّك ذاهبٌ، فقال: هذا بمنزلة حقًّا أنّك ذاهبٌ، كما تقول : أَما أَنّك ذاهِبٌ، بمنزلة حقًّا أنّك ذاهبٌ. ولو : بمنزلة : لَوْلَا، ولا

تُبْتَدأ بعدها الأسماءُ سِوى أنَّ، نحو : لو أنّك ذاهبٌ. ولولا : تُبتدأ بعدها الأسماء، ولوْ: بمنزلة (لولا)، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها. يقول : لو أنّه ذهب لفعلت. وقال عزّ وجلّ : ((لَوْلَا أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ)){الإسراء : ١٠٠}.

وإن شئت جعلتَ : (شدَّما، وعَزَّما) ك(نعمَ ما)، كأنّك قلت : نِعْمَ العَملُ أنّك تقولُ الحقَّ. وسألته عن قوله : كما أنّه لا يعلمُ ذلك فَتَجاوزَ اللهُ عنه، وهذا حقٌّ كما أنّك هاهنا، فزعم أنّ العاملة في (أنّ) الكافُ و(ما) لغوٌ، إلّا أنّ (ما) لا تُحذف مِن هاهنا كراهية أن يجيء لفظُها مثلَ لفظ (كأنّ)، كما ألزموا النونَ (لَأَفعلَنَّ)، واللّامَ قولَهم : (إن كان لَيفعَلُ) كراهيةَ أن يلتبس اللّفظان. ويدلّك على أنّ (الكاف) هي العاملةُ قولُهم : هذا حقٌّ مثلَ ما أنّك هاهنا"[١٣٤].

فالوجه الأوّل بمعنى : حقّاً أنّك ذاهبٌ. فيكون : (شَدَّ ما) مؤوّلة بظرف، و(أنّك ذاهبٌ) : مبتدأ، كما أنّ (حقّاً) مبتدأ مؤوّل بظرف. ويكون (شدّ وعزَّ) فعلين في الأصل دخلت عليهما (ما) فكفّتهما عن العمل. والوجه الثاني : يكون (شدّ وعزَّ) فعلين كنعمَ وبئسَ، و(ما) بعدهما ك(ما) بعد نعم وبئس. ود خلت الفاء على (فتجاوز)؛ لأنّه دعاء، وهو بمنزلة الفاء في فعل الأمر، مثل : خالداً فأكرمْه[١٣٥].

<u>المسألة الثالثة عشرة</u> : أشهد بأنّك لذاهب : استعرض الخليل بتوسُّع بعض الأساليب مع (إنّ وأنّ)، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وقال الخليل : أشهد بأنّك لَذاهبٌ، غيرُ جائز، من قبل أنّ حروف الجرّ لا تُعَلَّق. وقال : أقولُ : أشهد إنّه لَذاهب، وإنّه لَمنطلق، أُتبِع آخرُه أوّلَه. وإن قلت : أشهد أنّه ذاهب، وإنّه لَمنطلق، لم يجز إلّا الكسرُ في الثاني؛ لأنّ اللّام لا تَدخل أبداً على (أنّ)، و(أنّ) محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلّا مبتدأة باللّام. ومن ذلك أيضا قولك : قد علمتُ إنّه لَخيرٌ منك. ف(إنّ) هاهنا مبتدأة، و(علمتُ) هاهنا بمنزلتها في قولك : لقد علمتُ أيُّهم أفضلُ، معلّقةً في الموضعين جميعاً... وقال الخليل مثله : ((إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ)){العنكبوت : ٤٢ }. ف(ما) هاهنا بمنزلة (أيُّهم) و(يعلَم) معلَّقةٌ..

وسألت الخليل عن قوله : أحقّاً إنّه لَذاهبٌ، فقال : لا يجوز، كما لا يجوز : يومَ الجمعة إنّه لَذاهبٌ. وزعم الخليل ويونس أنّه لا تلحق هذه اللّام مع كلّ فعل، ألا ترى أنّك لا تقول : وعدتُك إنّك لَخارج، إنّما يجوز هذا في العلم والظنّ ونحوه، كما يُبتدأ بعدهنّ (أيُّهم). فإن لم تَذكر اللّام قلتَ : قد علمتُ أنّه منطلق، لا تَبتدِئه وتحمل على الفعل"[١٣٦].

يقصد أنّ حروف الجرّ ليس لها حال يُبطل عملها، وهذا فرق بينها وبين بعض الأفعال التي قد تعلّق عن العمل، وذلك لأنّ لها أحوالاً تُبطل عملها، و(ما) في الآية الكريمة قد تكون استفهامية والعامل فيها (يدعون)، أي : أيّهم يدعون. ولم يُجز الخليل : (أحقّاً إنّه لَذاهب، ولا يومَ الجمعةِ إنّه لَذاهب)؛ لأنّ (حقّاً ويومَ) منصوبان على الظرف، ولا يجوز نصبهما بما بعد (إنّ)، كما لم يُجز (وعَدتُك إنّك لَخارج)؛ لأنّ مفعوليْ (وَعَد) مختلفان، و(وعد) فعْل لا يُلغى مثل إلغاء أفعال القلوب[١٣٧].

المسألة الرابعة عشرة : في أصل (كأنّ) : ذكر الخليل أنّ أصل (كأنّ) : (أنّ) لحقتها الكاف، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنّها (أنّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنّها صارت مع (أنّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحوُ : كأيٍّ رجلاً، ونحوُ له : كذا وكذا درهماً"[١٣٨].

يقصد أنّ الكاف معها زائدة كما هي مع كنايات العدد.

المسألة الخامسة عشرة : في زيادة (كان) : ذكر الخليل زيادة (كان) في قولهم : (إنّ مِن أفضلِهم كان زيداً). فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وقال الخليل : إنَّ من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان... وقال: إنَّ من أفضلهم كان رجلًا يَقبحُ؛ لأنّك لو قلت إنّ من خيارهم رجلًا، ثم سكت كان قبيحًا حتى تعرّفه بشيء، أو تقول: رجلًا من أمره كذا وكذا. وقال: إنَّ أفضلَهم كان زيدٌ وإنّ زيدًا ضربتُ، على قوله : إنّه زيدًا ضربتُ، وإنّه كان أفضلَهم زيدٌ. وهذا فيه قُبْحٌ، وهو ضعيف، وهو في الشعر جائز. ويجوز أيضًا على: إنّ زيدًا ضربتُه، وإنّ أفضلَهم كانَه زيدٌ فتنصبه على (إنّ)، وفيه قُبْحٌ كما كان في إنَّ"[١٣٩].

يريد من هذا النصّ إثبات زيادة (كان).

المسألة السادسة عشرة : في (ويْكأنّ) : مذهب الخليل أنّ (ويْكأنّ) متكوّنة من (ويْ) و(كأنّ)، فقال سيبويه ذاكراً رأيه : "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله : ((وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ)){القصص : ٨٢}، وعن قوله تعالى جدّه : ((وَيْكَأَنَّ اللهَ)){القصص : ٨٢}، فزعم أنّها (وَيْ) مفصولةٌ من (كَأَنَّ). والمعنى وقع على أَنَّ القوم انتبهوا فتكلّموا على قَدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم : أمَا يُشْبِه أن يكون هذا عندكم هكذا"[١٤٠].

يقصد أنّ (وَيْ) تنبيه، ينطقها الشخص عند تندُّمه واستعطافه للأمر، كما يقولها المتندِّم لغيره، والمنبِّه إيّاه[١٤١].

المبحث الرابـــــع : لا النافية للجنس

يندرج تحت هذا المبحث خمس مسائل، فيما يأتي عرضها :

المسألة الأولى : اسم (لا) المضاف : تحدّث الخليل عن حذف التنوين من اسم (لا)، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "اعلم أنّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت : (لا غلامَ لك)، كما يقع من المضاف إلى اسم... وزعم الخليل رحمه الله أنّ النون إنّما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقتَ الألفَ التي لا تكون إلّا في الإضافة"[١٤٢].

مذهب الخليل كما واضح من هذا النصّ هو أن يكون الاسم الذي بعد (لا) مضافاً إلى الاسم الذي بعد اللّام، واللّام زائدة لتوكيد الإضافة، ويكون اسم (لا) عندئذ منصوباً كاسمها المضاف، غير مبنيّ، والدليل على ذلك بقاء الألف في قولهم : (لا أبَا لِزيدٍ)، الذي يفيد الإضافة[١٤٣].

المسألة الثالثة : اسم (لا) الشبيه بالمضاف : حكمُ اسم (لا) الشبيه بالمضافِ عند الخليل النصبُ، فقال سيبويه ذاكراً رأيه "وهو قولك : لا خيراً منه لك، ولا حَسَناً وجهُه، ولا ضارباً زيداً لك... وقال الخليل رحمه الله : كذلك لا آمِراً بالمعروف لك، إذا جعلتَ (بالمعروف) من تمام الاسم، وجعلتَه متّصلاً به، كأنّك قلت : لا آمراً معروفاً لك"[١٤٤].

يَقصد أنّ اسم (لا) إذا كان شبيهاً بالمضاف لا يُبنى معها، بل ينصب كما يُنصب اسمها المضاف، ومن مثلة ذلك عنده : (لا آمِراً بالمعروف)؛ لأنّ (بالمعروف) في محلّ نصب، بمنزلة (لا آمراً معروفاً) [١٤٥].

المسألة الثانية : لا سِيَما زيدٍ : مذهب الخليل زيادة (ما) في أسلوب (لَا سِيَّمَا زيْدٍ)، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : (ولَا سِيَّمَا زيْدٍ)، فزعم أنّه مثل قولك : ولا مِثْلَ زيدٍ، و(ما) لغوٌ. وقال : ولا سِيَّما زيدٌ، كقولهم : دَعْ ما زيدٌ. وكقوله : ((مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً))[البقرة : ٢٦]. ف(سِيٌّ) في هذا الموضع بمنزلة (مِثْل)، فمِن ثَمّ عَمِلَت فيه (لا) كما تعمل (رُبَّ) في (مِثْل)، وذلك قولك : رُبَّ مِثْلِ زَيْدٍ"[١٤٦].

يقصد أنّ مذهبه في هذا الأسلوب هو زيادة (ما)، وجعْل (سِيَّ) اسماً ل(لا)، فهي لذلك بمنزلة (لا مثلَ)، واستدلّ بالآية الكريمة على زيادة (ما) هنا؛ لأنّ (ما) فيها زائدةٌ في بعض أعاريبها[١٤٧].

المسألة الرابعة : الإعراب على محلّ (لا) النافية ومنصوبها : مذهب الخليل أنّ (لا) ومنصوبها بمنزلة اسم واحد، مروع بالابتداء، لذلك أجاز الإعراب بالإتباع على محلّه، فقال سيبويه ناقلاً مذهبه : "ما جرى على موضع المنفيّ، لا على الحرف الذي عَمل في المنفيّ... فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا يجري على الموضع، لا على الحرف الذي عَمل في الاسم... ومن ذلك أيضاً قول العرب : لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع... وقال الخليل رحمه الله : ويدلّك على أنّ (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولُك : لا رجلَ أفضلُ منك، كأنّك قلت : زيد أفضلُ منك. ومثل ذلك : بحسبِك قولُ السوءِ، كأنّك قلت : حسبُك قولُ السوء. وقال الخليل رحمه الله : كأنّك قلت : رجلٌ أفضلُ منك، حين مثّلَه"[١٤٨].

فهذا النصّ اشتمل على أمثلة من التوابع، جاء فيها إعراب التابع على موضع (لا) ومعمولها، من ذلك مثلاً رفعُ (قليل، وكثير) حملاً على موضع (لا) مع منصوبها[١٤٩].

المسألة الخامسة : في أسلوب (أَلَا رَجُلاً) : رَجلاً : هنا في مذهب الخليل منصوب على إضمار فِعْل، فقال سيبويه ناقلاً مذهبه : "وسألت الخليل رحمه الله عن قوله [١٥٠] :

ألَا رجلاً جزاهُ الله خيراً يدلّ على محصِّلةٍ تَبيتُ.

فزعم أنّه ليس على التمنّي، ولكنّه بمنزلة قول الرجل : فَهَلّا خيراً من ذلك، كأنّه قال : ألَا تروْنَني رجلاً جزاه الله خيراً" (١٥١).

والشاهد في البيت نصْب (رجلاً) وتنوينه؛ لأنّه في مذهب الخليل محمول على إضمار فِعْل، و(ألَا) حرف تحضيض، أي : ألَا تَروْنَني رجلاً، ولو كانت (ألَا) التي للتمنّي لَنُصِب ما بعدها بغير تنوين(١٥٢).

المبحث الخامس : الاستثناء

في هذا المبحث ستّ مسائل، فيما يلي تبيينها :

المسألة الأولى : نصْب المستثنى في الاستثناء التامّ : نقل سيبويه رأي الخليل في المستثنى بالاستثناء التامّ، فقال : "ما يكون المستثنى فيه إلّا نصباً؛ لأنّه مُخرَج ممّا أدخلتَ فيه غيره، فعمِل فيه ما قبله... وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك : أتاني القومُ إلّا أباك"(١٥٣).

يقصد أنّ المستثنى في أسلوب الاستثناء التّامّ الموجب يجب نصْبه؛ لأنّه مُخرَج ممّا أُدخِل فيه غيرُه.

المسألة الثانية : في تقديم المستثنى : تحدّث الخليل عن إعراب المستثنى المتقدّم ، وتعليل تقديمه، فقال سيبويه ناقلاً ريه : "ما يتقدّم فيه المستثنى، وذلك قولك : ما فيها إلّا أباك أحدٌ، ومالي إلّا أباك صديقٌ. وزعم الخليل رحمه الله أنّهم إنّما حملهم على نصْب هذا أنّ المستثنى إنّما وجهُه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدَلاً منه؛ لأنّ الاستثناء إنّما حدُّه أن تَدارَكَه بعد ما تَنفي فتُبدِلَه، فلمّا لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخّرت المستثنى، كما أنّهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخّرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه... وإن شئت قلت: مالي إلّا أبوك صديقاً، كأنّك قلت : لي أبوك صديقاً، كما قلت : مَن لي إلّا أبوك

صديقاً، حين جعلته مثل : ما مررت بأحد إلّا أبيك خيراً منه... وهذا قول الخليل رحمه الله"[١٥٤].

يقصد أنّ المستثنى المتقدّم في أسلوب الاستثناء التامّ المنفيّ يجوز فيه الوجهان : البدل والنصب على الاستثناء[١٥٥].

المسألة الثالثة : في الاستثناء التامّ المنفيّ : مذهب الخليل في تابع المستثنى المتقدّم جوازُ الوجهين : النصب والرفع، يقول سيبويه ناقلاً مذهبه : "ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار، وذلك قولك : مالي إلّا زيداً صديق وعمراً وعمرٌو، ومنْ لي إلّا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ. أمّا النصب فعلى الكلام الأوّل، وأمّا الرفع فكأنّه قال : وعمرٌو لي؛ لأنّ هذا المعنى لا يَنقض ما تريد في النصب. وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله"[١٥٦].

فالمعطوف هنا جاز فيه عنده النصب على المستثنى المتقدّم (زيداً، وأباك)، والرفعُ على المعنى، حيث هو بمنزلة : زيدٌ صديق، وعمرٌو لي [١٥٧].

المسألة الثالثة : الاستثناء المنقطع : مذهب الخليل في الاستثناء المنقطع جوازُ الوجهان البدل والنصب على الاستثناء، والنصب أرجح عنده، فقال سيبويه ناقلاً مذهبه : "وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا. وزعم الخليل أنّ الرفع في هذا على قوله [١٥٨] :

وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بِخيلٍ تَحِيّةُ بَينِهِمْ ضرْبٌ وَضيعُ.

جعل (الضرْب تَحِيَّتَهمْ)... وإن شئت كانت على ما فسّرتُ لك في (الحمار)"[١٥٩].

يقصد : إن شئت جعلته منصوباً، وهو الأرجح عنده، وعند البصريّين عموماً، كما في قولهم : ما فيها أحدٌ إلّا حماراً. وهذا تمثيل سيبويه في الكتاب. والشاهد في البيت الاستدلال لوجه الرفع، حيث جعل الضرب تحيّة على الاتساع والمجاز[١٦٠].

المسألة الرابعة : ما أُجري على موضع (غير) : ذكر الخليل أنّ الاستثناء إذا كان بلفظ (غير) فإنّ العطف بعده يكون على موضع (غير)، وليس على ما بعدها، الذي حكمه الجرّ، يقول سيبويه ناقلاً رأيه : "ما أُجري على موقع (غير)، لا على ما بعد

(غير). زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعا أنّه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو. فالوجه الجرّ. وذلك أنّ (غيرُ زيدٍ) في موضع (إلّا زيدٌ) وفي معناه، فحملوه على الموضع... فلمّا كان في موضع (إلّا زيدٌ)، وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع"[١٦١].

يقصد : (غير) بمزلة (إلّا)، لذلك قال السيرافي : "ردّ الاعتبار إلى (إلّا)؛ لأنّها أصْل الاستثناء"[١٦٢].

المسألة الخامسة : لا يكون وليس وما أشبههما : من أدوات الاستثناء عند الخليل (لايكون، وليس)، وكلتاهما صفةٌ عنده، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وقد يكون صفةً، وهو قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشراً، إذا جعلتَ (ليس ولا يكون) بمنزلة قولك : ما أتاني أحد لا يقول ذلك، إذا كان (لا يقول) في موضع (قائل ذلك). ويدلّك على أنّه صفة أنّ بعضم يقول : ما أتتْني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتتْني امرأةٌ ليست فلانةَ. فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنّثوه... يريد ليس بعضُهنّ فلانةَ، و(البعض) مذكّر... وما أتاني القومُ سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا كقولك : أتاني القومُ مكانَكَ، وما أتاني أحدٌ مكانَكَ، إلّا أنّ في (سواك) معنى الاستثناء"[١٦٣].

وشرَح السيرافي مذهب الخليل هذا قائلاً : "ما أتتْني امرةٌ لا تكون فلانةَ، فموضع (لا تكون) رفع؛ لأنّها صفةُ امرأة، وإذا قلت : ما مررت بامرأة لا تكون فلانةً، فموضعها خفض، وإذا قلت : ما رأيت امرةً لا تكون فلانةً، فموضعها نصب"[١٦٤].

المسألة السادسة : في البدل في الاستثناء التامّ المنفيّ : تحدّث الخليل عن لون من ألوان البدل في الاستثناء التامّ المنفيّ، فقال سيبويه مقوّيّاً ما يراه من هذا البدل برأي الخليل : "ولو جعلت (رأيتُ) رؤيةَ العين كان بمنزلة (ضربتُ). قال الخليل رحمه الله : ألا ترى أنّك تقول : ما رأيتُه يقول ذاك إلّا زيدٌ، وما ظننته يقوله إلّا عمرٌو. فهذا يدلّك على أنّك إنّما انتَحَيْت على القوم ولم ترد أن تجعل (عبدِ الله) موضع فِعْل كضربتُ وقتلتُ، ولكنّه فِعْل بمنزلة لَيسَ يَجيءُ لِمعْنىً، وإنّما يدلّك على ما في علمك"[١٦٥].

فالاسم الثاني بعد أداة الاستثناء في هذه الأمثلة يُعرب بدلاً من الاسم الأوّل قبلها. قال السيرافي شارحاً ذلك : "وممّا قوّى سيبويه به البدلَ من الاسمين في أفعال الظنّ والعلم في النفي أنّك تقول : (ما رأيته يقول ذاك إلّا زيدٌ)، و(ما أظنّه يقوله إلّا عمرٌو)، وذلك أنّ الهاء ضمير الأمر والشأن، و(رأيتُ) بمعنى (علمتُ)، والاعتماد على ما بعد (رأيته) و(أظنّه)، فكأنّه قال : ما يقول ذاك إلّا زيدٌ. فهذا يدلّ على جواز البدل من الضمير الذي في (يقول)"[١٦٦].

المبحث السادس : إعـــــــــراب المضارع

يشتمل هذا المبحث على ثلاث وعشرين مسألةً، فيما يلي توضيحها :

أ. النواصب : ـ المسألة الأولى : نصب المضارع بِ(أنْ) : مذهب الخليل أنّ (لَنْ) من كلمتين، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "ولنْ : فأمّا الخليل فزعم أنّها (لا، أنْ)، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا : وَيْلمِّهِ [يريدون : وَيْ لِأُمّهِ]، وكما قالوا : يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا (هَلّا) بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي(هلْ ولا)"[١٦٧].

وقد حكى الكوفيّون عن الكسائي مثل مذهب الخليل في أصل "لنْ"[١٦٨].

المسألة الثانية : في النصب ب(أنْ مضمرة) : يرى الخليل جواز نصب المضارع ب(أنْ) مضمرة بعد أداة العطف (أو)، فقال سيبويه ذاكراً رأيه : "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ : ((وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَآءُ))[الشورى : ٥١]. فزعم الخليل أنّ النصب محمول على (أنْ) سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على (أنْ) هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنّه لمّا قال : (إِلّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَآءِ حِجَابٍ) كان في معنى : (إلّا أَنْ يُوحيَ)، وكان (أوْ يُرْسِلَ) فِعلاً لا يجري على (إلّا) فأُجرِيَ على (أن) هذه، كأنّه قال : إلّا أن يُوحيَ أو يُرسِلَ"[١٦٩].

ويكون هذا من باب عطف المصدر على المصدر، أي : إلّا أن يُوحَيَ إليه، أو يُرسِلَ إليه[١٧٠].

المسألة الثالثة : في عطف التوهُّم : مذهب الخليل يُجوّز عطف مضارع مرفوع على معنى مُتوهَّم، يقول سيبويه ناقلاً مذهبه : "وسألت الخليل عن قول الأعشى [١٧١] :

إن تَركَبوا فَرُكوبُ الخيلِ عادَتُنا أو تَنزِلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ.

فقال : الكلام هاهنا على قولك : يَكونُ كذا أو يَكونُ كذا، لَمّا كان مَوْضعُها لو قال فيه : أَتَرْكَبونَ لم يَنقَضِ المعنى"[١٧٢].

والشاهد في البيت رفع (تنزلون) على معنى (إن تركبوا)، أي : أتركبون فذاك عادتنا، أو تنزلون في ساحة الوغى فنحن معروفون بذلك. ولسيبويه رأْيٌ مخالف لمذهب الخليل هذا، إذ قال : "والاشتراك على هذا التوهُّم بعيد"[١٧٣].

المسألة رابعة : اشتراك الفعل في (أنْ) : يرى الخليل جوازَ اشتراك الفِعْل في (أنْ)، وانقطاعَ الآخِر من الأوّل الذي عملتْ فيه (أنْ). يقول سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألت الخليل عن قول الشاعر لبعض الحجازيّين [١٧٤] :

فما هو إلّا أنْ أراها فُجاءةً فأُبْهَتُ حتّى ما أكادُ أُجيبُ.

فقال : أنت في (أُبْهَتُ) بالخيار، إن شئت جعلتها على (أنْ)، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعتَ، كأنّك قلت : ما هو إلّا الرأيُ فَأُبْهَتُ"[١٧٥].

فالنصب على الاشتراك ب(أنْ) بين الفعلين، والرفع على الابتداء.

المسألة الخامسة : المضارع بعد إذنْ منصوب ب(أنْ) مضمرة : ذكر الخليل أنّ المضارع بعد (إذنْ) منصوب ب(أنْ) مضمرة، يقول سيبويه ناقلاً رأيه : "وقد ذكر بعضُهم أنّ الخليل قال : (أنْ) مضمرة بعد (إذنْ). ولو كانت ممّا يضمر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة (اللّام وحتّى)، ولَأضمرتها إذا قلت : عبدُ الله إذنْ يَأتِيكَ، فكان ينبغي أن تَنصب (إذنْ يَأتِيكَ)؛ لأنّ المعنى واحد، ولم يُغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذنْ يَأتِيَك عبدُ الله، كما يَتغيَّر المعنى في (حتّى) في الرفع والنصب. فهذا ما رووا. وأمّا ما سمعتُ منه فالأوّل"[١٧٦].

يُفهم من كلام سيبويه أنّه نقَل عن الخليل أنّ (إذن) هي الناصبة بنفسها، وذكر عن غيره عن الخليل أنّ الناصب هو (أنْ) مضمرةً بعدها[١٧٧].

المسألة السادسة : المضارع بعد (حتّى) منصوب ب(أنْ) مضمرة : مذهب الخليل نصْبُ المضارع ب(أنْ) مضمرة بعد (حتّى)، فقال سيبويه ناقلاً مذهبه : "اعلمْ أنّ (حتّى) تَنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غايةً لِمسيرك، وذلك قولك: سرتُ حتّى أَدخلَها، كأنّك قلت : سرتُ إلى أن أدخلَها، فالناصب للفعل هاهنا هو الجارّ للاسم إذا كان غايةً. فالفعل إذا كان غايةً نصْبٌ، والاسم إذا كان غايةً جرٌّ. وهذا قول الخليل. وأمّا الوجه الآخَر فأنْ يكون السيرُ قد كان والدخول لم يكن... وذلك قولك : : كلّمتُه حتّى يأمرَ لي بشيء... فيما زعم الخليل. فإن جعلتَ الدخولَ في كلِّ ذا غايةً نصبتَ"[١٧٨].

فالوجهُ الأوّل من وجهي نصْب المضارع ب(أنْ) مضمرةً بعد (حتّى) عن الخليل. وهو في حال ما إذا جُعِل الدخول ونحوُه غايةً للمسير ومثله [١٧٩].

وذكر سيبويه عن الخليل مزيداً من التحليل لهذه المسألة، إذ قال : "وتقول : إنّما سرتُ حتّى أدخلَها إذا كنت محتقراً لِسيرك الذي أدّى إلى الدخول، ويقبح : إنّما سرتُ حتّى أدخلُها؛ لأنّه ليس في هذا اللّفظ دليل على انقطاع السير كما يكون في النصب، يعني إذا احتقر السير؛ لأنّك لا تجعله سيراً يؤدّي الدخولَ وأنت تستصغره، وهذا قول الخليل، وإن لم تجعله غايةً، ولم تحتقر رفعتَ"[١٨٠].

فحصولُ الاحتقارِ والغايةِ سبب لنصْب المضارع هنا في مذهب الخليل، وعدم الحصول سبب لرفعه عنده.

المسألة السابعة : أسلوب : ائْتِني فَأُحدِّثُك : يرى الخليل أنّ الإتيان إذا لم يكن سبباً للحديث فالحكم الرفعُ. يقول سيبويه ناقلاً رأيه : "واعلم أنّك إن شئت قلتَ : ائتِني فأُحدِّثُك، تَرفع. وزعم الخليل أنّك لم تُرد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنّك كأنّك قلت : ائْتِني فأنا ممّنْ أُحدِّثُك البتَّةَ، جئتَ أو لم تَجئْ... ولو نَصَب... قال الخليل لجاز، ولكنّا قبِلنا رفعاً... وسألت الخليل عن قول الأعشى [١٨١] :

لقد كان في حوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأَمُ سائِمُ.

فرفعه، وقال : لا أعرف فيه غيره؛ لأنّ أوّل الكلام خبرٌ، وهو واجب، كأنّه قال : ففي حولٍ تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأَمُ سائمُ. هذا معناه"[١٨٢].

فالرفع أجود إذا لم يكن الإتيان سبباً للحديث، وإن كان النصب جائزاً. والشاهد في البيت رفعُ (يَسأم)؛ لأنّه خبرٌ واجبٌ معطوف على (تُقَضَّى)، واسم (كان) ضمير الشأن، أي : كان الأمر والشأن تُقَضَّى لُباناتٌ في الحول الذي ثَويْت فيه، ويَسأمُ من قام فيه لطوله [١٨٣].

المسألة الثامنة : (أنْ) بمعنى (كي) : يرى الخليل أنّ (أنْ) الناصبة للمضارع قد تكون بمعنى (كيْ)، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "أنْ : بمنزلة (كيْ)، وذلك قوله عزّ وجلّ: ((وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا واصْبِرُوا))[ص : ٦]. زعم الخليل أنّه بمنزلة (أيْ)؛ لأنّك إذا قلت : انطلق بنو فلان أنِ امشوا، فأنت لا تريد أن تُخبر أنّهم انطلقوا بالمَشْي، ومثل ذلك : ((مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنُ اعْبُدُوا اللهَ))[المائدة : ١١٧]. هذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير"[١٨٤].

المسألة التاسعة : أنْ المخفّفة من (أنّ) قد تكون بمعنى (أيْ) : يرى الخليل أنّ (أنْ) المخفّفة من (أنّ) قد تكون أيضاً بمعنى (أيْ)، وهو ما لا يراه سيبويه، يقول سيبويه ناقلاً رأيه : "وأمّا قوله عزّ وجلّ : ((وَءَاخِرُ دَعْوَيهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ))[يونس : ١٠]، و(آخِرُ قولِهم : أنْ لا إله إلّا اللهُ)، فعلى قوله : أنّه الحمد لله، ولا إله إلّا اللهُ. ولا تكون (أنْ) التي تَنصب الفعل؛ لأنّ تلك لا يُبتدأ بها الأسماءُ. ولا تكون (أيْ)؛ لأنّ (أيْ) إنّما تجيء بعد كلام مُستغْنٍ... وقال الخليل : تكون أيضاً على (أيْ). وإذا قلت : أرْسِلْ إليه أنْ ما أنت وذا؟ فهي على (أيْ)، وإذا أدخلت الباء على (أنّك وأنّه)، فكأنّه يقول : أرْسِلْ إليه بأنّك ما أنت وذا، جاز. ويدلّك على ذلك : أنّ العرب قد تكلّمُ به في ذا الموضع مثقّلاً"[١٨٥].

وقد عبّر السيرافي عن رأي سيبويه المخالف هنا لما يراه الخليل، إذ قال : "ولم يصلُح أن يكون بمعنى (أيْ)؛ لأنّ قول تعالى : (وآخِر دَعْواهمْ) مبتدأ لا خبرَ معه، فهو

غيرُ تامّ، فلا تكون بعدَه (أنْ) بمعنى (أيْ)... وأجاز الخليل أيضاً أن تكون (أنْ) على (أيْ)"[١٨٦].

المسألة العاشرة : حمْلُ (أنْ) على (إنْ) : أجاز الخليل حَمْلَ (أنْ) بالفتح على (إنْ) بالكسر، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألت الخليل عن قول الفرزدق [١٨٧] :

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبةَ حُزَّتَا جِهاراً ولمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خازِمِ.

فقال : (إنْ)؛ لأنّه قبيحٌ أن تفْصلَ بيْن (أنْ) والفعل، كما قَبُحَ أن تَفْصِلَ بين (كي) والفعل، فلمّا قَبُحَ ذلك ولم يجُزْ حُمِلَ على (إنْ)؛ لأنّه قد تُقَدَّم فيها الأسماءُ قبل الأفعال"[١٨٨].

ولم يُخالفه سيبويه في هذا الاختيار[١٨٩].

ب . الجوازم : المسألة الأولى : أصْل (مهما) الجازمة : ذكر الخليل أنّ (مَهْما) أصْلها (ما، ما)، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدْخلتَ معها (ما) لَغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تَأْتِني آتِك، وبمنزلتها مع (أين)... وبمنزلتها مع (أيّ)... ولكنّهم استَقبحوا أن يُكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا : ما ما، فأبدلوا الهاءَ مع الألف في الأولى"[١٩٠].

وعلى رأْيِ الخليل هذا ف(ما) الأولى هي أداة الشرط الجازمة، و(ما) الثانية زائدة[١٩١].

المسألة الثانية : (كيف) : يرى الخليل أنّ المجازاة ب(كيف) مُستكرهة، مع جوازها، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألت الخليل عن قوله : كيفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ، فقال : هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومَخرَجُها على الجزاء؛ لأنّ معناها : على أيّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ"[١٩٢].

يقصد الخليل أنّ المجازاة بها مُستكرهة، غير أنّه قَوَّى المجازاة بها حين قال : "معناها: على أيّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ"[١٩٣].

المسألة الثالثة : إذا : لا يُجازى بها في غير الشعر : علّل الخليل عدم المجازاة ب(إذا) في غير الشعر، فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألته عن (إذا) ما منعهم أن يُجازوا بِها؟ فقال : الفعلُ في (إذا) بمنزلته في (إذْ)، إذا قلت : أَتَذكرُ إذْ تقولُ، ف(إذا) فيما

تَستقبل بمنزلة (إذْ) فيما مضى. ويُبيِّن هذا أنّ (إذا) تَجيء وقتاً معلوماً، ألَا ترى أنّك لو قلتَ : آتِيك إذا احْمرَّ البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت : آتِيك إنِ احْمَرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً. ف(إنْ) أبداً مُبهمةٌ، وكذلك حروف الجزاء. و(إذا) تُوصَلُ بالفعل، فالفعلُ في (إذا) بمنزلته في (حينَ)، كأنّك قلت : الحينُ الذي تَأْتِيني فيه آتِيكَ فيه"[١٩٤].

قال السيرافي مبيّناً مذهب الخليل هذا : "وأمّا المجازاة ب(إذا) فإنّ ما منع من المجازاة بها إلّا في الشعر أنّ الذاكر لها في الكلام كالمعترف بأنّها كائنة... وإنّما جاز المجازاة بها في الشعر؛ لأنّها قد شاركت (إنْ) في الاستقبال، ولأنّ وقتها غير معلوم..."[١٩٥].

<u>المسألة الرابعة</u> : (إنْ) : أُمُّ حروف الجزاء : يرى الخليل أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وأنّ الجواب يَنجزم بما قبله، وأنّ (إنْ) أُمُّ حروف الجزاء، التي تطلب شرطاً وجواباً، حيث يقول سيبويه : "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت : إنْ تَأْتِني آتِكَ، ف(آتِكَ) انجزمتْ ب(إنْ تَأْتِني)، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين تقول : ائْتِني آتِكَ. وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أمّ حروف الجزاء، فسألته : لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال : من قِبَل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفْنَ فيكنَّ استفهاماً، ومنها ما يُفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً لا تُفارق المجازاة"[١٩٦].

فقد علّل الخليل في نهاية هذا النصّ كوْن (إنْ) أمَّ حروف الجزاء. وقال السيرافي : "وممّا يدلّ على أنّ (إنْ) أمّ حروف الجزاء أنّها قد يُسكت عليها، ويُحذف الشرط بعدها والجواب، ولا يُفعل ذلك بغيرها"[١٩٧].

<u>المسألة الخامسة</u> : جواب الجزاء : ذكر الخليل أنّ جواب الجزاء يكون بالفعل، كما يكون بالفاء، يقول سيبويه ناقلاً رأي الخليل : "واعلمْ أنّه لا يكون جواب الجزاء إلّا بفعْلٍ أو بالفاء... وسألت الخليل عن قول الله عزّ وجلّ : ((وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ))[الروم : ٣٦] فقال : هذا كلام معلّق بالكلام الأوّل، كما كانت (الفاء) معلّقة بالكلام الأوّل، وهذا هاهنا في موضع (قنطوا)، كما كان

الجواب بالفاء في موضع الفعل. ونظير ذلك قول الله عزّ وجلّ : ((سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ)){الأعراف : ١٩٣} بمنزلة (أمْ صَمَتُّمْ)، وممّا يجعلها بمنزلة (الفاء) أنّها لا تجيء مبتدأة، كما أنّ (الفاء) لا تجيء مبتدأة.

وزعم الخليل أنّ إدخال الفاء على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جواباً، كما صارت الفاء جواباً. وسألته عن قوله : إن تأتِني أنا كريم، فقال : لا يكون هذا إلّا أن يضطرّ شاعر، من قِبَل أنّ (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ، والفاء و(إذا) لا يكونان إلّا معلّقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً كما صارت الفاء جواباً... وزعم أنّه لا يحسن في الكلام : إن تأتِني لأَفعَلَنَّ، من قِبَل أنّ (لأَفعَلَنَّ) تجيء مبتدأة. ألا ترى أنّ الرجل يقول : لأفعلنّ كذا وكذا، فلو قلت : إن أتَيْتَني لَأُكرِمنّك... ولابدّ من هذه اللّام مضمرة أو مظهرة؛ لأنّها لليمين، كأنّك قلت : واللهِ لئن أتيتَني لأكرمنّك"[١٩٨].

يقصد الخليل أنّ جواب الجزاء لا يكون إلّا بالفعل، أو بالفاء؛ لذلك فهما معلَّقان بالكلام الأوّل، أمّا ما يُبتدأ به الكلام فلا يصحّ أن يكون جواباً للجزاء.

المسألة السادسة : جزاء الأسماء التي يُجازى بها : يرى الخليل أنّ الأسماء التي يُجازى بها، وهي بمنزلة (الذي) إذا وردت مع النواسخ التي استكملتْ عملَها، فإنّه يُجازَى، وإلّا فلا. يقول سيبويه : "وذلك قولك : إنّ مَن يأْتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه. وإنّما أذهبْتَ الجزاءَ من هاهُنا؛ لأنّك أعملْتَ (كان) و(إنّ) لم يسُغ لك أن تدع (كان) وأشباهَه مُعلّقةً لا تُعمِلها في شيء، فلمّا أعْمَلَهنّ ذهب الجزاء، ولم يكن من مواضعه... فهذا دليل على أنّ الجزاءَ لا ينبغي له هاهنا ب(مَن، وما، وأيْ)، فإن شغلتَ هذه الحروف بشيء جازيتَ. فمن ذلك قولك : إنّه مَن يَأتِنا نأْتِه... فإن لم تُضمر فالكلام على ما ذَكَرنا... وقد جاء في الشعر : إنَّ مَن يَأْتِني آتِهِ... فزعم الخليل أنّه إنّما جاز حيث أضمر، وأراد (إنّه)، و(لكنّه)"[١٩٩].

يقصد أنّه لا يُجازَى إذا لم تستكمل النواسخُ عملَها، أمّا إذا استكملتْ عملَها فإنّه يُجازَى، والإضمار فيها كإعمالها، مثل ما يرد في الشعر من إضمار اسم (إنّ، ولكنَّ) مثلاً، أيْ : إنّه، ولكنّه.

المسألة السابعة : عدم تأثير دخول حروف الجرّ على الأسماء التي تُجازى : لا يؤثّر دخول حروف الجرّ على الأسماء التي تطلب الجزاء. يقول سيبويه ناسباً ذلك إلى الخليل : "وذلك قولك : على أيّ دابّةٍ أُحْمَلْ أَرْكَبْهُ، وبِمَنْ تُؤخَذْ أَؤخَذْ بهِ. هذا قول يونس(ت ١٨٢هـ) والخليل جميعاً. فحروف الجرّ لم تُغيّرها عن حال الجزاء كما لم تُغيرها عن حال الاستفهام... فإن قلت : بِمَن تمرُّ به أمُرُّ، وعلى أيّهم تنزلُ أنزلُ رفعت؛ لأنّ الفعل إنّما أوصلْتَه إلى الهاء بالباء الثانية، والباءُ الأولى للفعل الآخِر فَتُغَيّر عن حال الجزاء كما تُغَيّر عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة (الذي)...وقد يجوز أن تقول : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وعلى مَن تنزلْ أنزلْ، إذا أردت معنى (عليه)، وليس بحدّ الكلام، وفيه ضعف. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الأعراب[٢٠٠] :

إنّ الكلام وبِيكَ يَعْتَمِلْ إن لم يجدْ يوماً على مَنْ يتّكلْ.

يريد : يتّكلُ عليه، ولكنّه حذفَ. وهذا قول الخليل"[٢٠١].

والشاهد في البيت : حذف العائد على (مَن)، أي مَن يتّكلُ عليه. وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة عند الخليل بقوله : "وقد أُوقِع هذا التعارضُ في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها، الممزوجة بأنفس صِيَغها، وذلك قول الراجز على مذهب الخليل"[٢٠٢].

المسألة الثامنة : البدل من فعْل الشرط : تحدّث الخليل عن البدل من فِعْل الشرط. فقال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله [٢٠٣] :

متَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في ديارِنا تَجِدْ حَطباً جَزلاً وناراً تأَجَّجا.

قال : تُلْمِمْ : بدل من الفعل الأوّل. ونظيره من الأسماء : مررتُ برجلٍ عبدِ الله، فأراد أن يُفسِّر الإتيانَ بالإلمام، كما فسّر الاسم الأوّل بالآخِر... وسألته : هل يكون (إنْ تَأْتِنا تَسْألْنا نُعْطِكَ) فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأوّل؛ لأنّ الأوّل الفعلُ الآخِرُ

تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون (الإتيان)، ولكنّه يجوز على الغلط والنسيان، ثمّ يُتدارك كلامه. ونظير ذلك من الأسماء : مررت برجلٍ حمارٍ، كأنّه نسي ثمّ تداركه. وسألته عن قول الله تعالى : ((وَمَنْ يَّفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ))[الفرقان : ٦٨ . ٦٩]. فقال : هذا كالأوّل؛ لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقِيّ الآثام"[٢٠٤].

فتحدّث في هذا النصّ عن بدل الشيء من الشيء، وبدل النسيان من فِعْل الشرط.

المسألة التاسعة : الفعل المتوسّط بين الشرط والجزاء، الوارد بعد الفاء والواو : جوَّز الخليل النصبَ والجزمَ في الفعل المتوسّط بين الشرط والجزاء، الوارد بعد الفاء والواو، فقال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله : إنْ تَأتِنِي فَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْكَ، وإنْ تَأتِنِي وتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْكَ، فقال : هذا يجوز، والجزمُ الوجهُ. ووجهُ نَصْبه على أنّه حَملَ الآخِر على الاسم، كأنّه أراد أن يقول : إنْ يَكنْ إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْكَ... فلمّا قبُح أن يردّ الفعل على الاسم نوى (أنْ)؛ لأنّ الفعل معها اسمٌ. وإنّما كان الجزمُ الوجهَ؛ لأنّه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراده من الحديث، فلمّا أراد ذلك كان يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى... وسألته عن قول زهير :

وَمَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ.

فقال : النصب هذا جيّد؛ لأنّه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله : ما تَأْتِينا إلّا لم تُحدِّثْنا، فكأنّه قال : مَنْ لا يُقَدِّمْ إلّا لم يُثْبِتْ زَلِقَ"[٢٠٥].

فهو يُعلّل جودة نصْب (فَيُثْبِتَهَا)، مشبّهاً إيّاه بِنصْب (فَتُحدِّثَنا) بمعنى : لا تَأْتِينا إلّا لم تُحدِّثْنا، ونحوُه : ومَنْ لا يُقَدِّمْ إلّا لم يُثْبِتْ زَلِقَ.

المسألة العاشرة : جواب الأمر والنهْي والاستفهام والتمنّي والعرض : ذكر الخليل جزمَ الفعل الجواب، إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أوتمنٍّ أو عرْض. فقال سيبويه : "زعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال : ائْتِنِي آتِك، فإنّ معنى كلامه : إن يَكُنْ منك إتْيانٌ آتِكَ. وإذا قال : أَيْنَ بيتُك أَزُرْك، فكأنّه قال : إنْ أعْلَمُ مكانَ بيتكَ أَزُرْكَ؛ لأنّ قوله : أين بيتك؟ يريد :

أَعْلِمْنِي، وإذا قال : ليتَه عندنا يُحَدِّثُنا، فإنّ معنى هذا الكلام : إن يَكنْ عندنا يُحَدِّثْنا، وهو يريدها هنا إذا تمنّى ما أراد في الأمر، وإذا قال : لو نزَلْتَ، فكأنّه قال : انْزِلْ"[٢٠٦].

يُفهم من كلام الخليل أنّ جواب الأمر والنهْي والاستفهام والتمنّي والعرض مجزومٌ بإضمار شرط فيها كلّها.

المسألة الحادية عشرة : جواز رفع المضارع بعد الأمر : أجاز الخليل رفْع المضارع بعد الأمر على الخبر ل(كان)، فقال سيبويه : "وتقول : ائْتِنِي آتِك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعتَ على أن لا تجعله معلَّقاً بالأوّل، ولكنّك تَبتدِئُه وتَجعل الأوّل مُستغنِيّاً عنه... وقال معروف [٢٠٧] :

كُونُوا كَمَنْ وَاسَى أخاهُ بِنفسِهِ نَعِيشُ جميعاً أو نَموتُ كِلَانَا.

كأنّه قال : كونوا هكذا إنّا نَعيشُ جميعاً و نموتُ كِلانا إن كان هذا أمرَنا. وزعم الخليل أنّه يجوز أن يكون (نعيشُ) محمولاً على (كُونُوا)، كأنّه قال : كُونُوا نَعِيشُ جميعاً أو نموتُ كِلانَا"[٢٠٨].

معناه يجوز في (نعيش) أن يكون مرفوعاً على القطع بالابتداء، وأن يكون مرفوعاً على أنّه خبر ل(كان) على مذهب الخليل.

المسألة الثانية عشرة : الإعراب على التوهُّم : استحسن الخليل عطْف المضارع على الموضع مجزوماً، فقال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ : ((فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ))[المنافقون : ١٠]. فقال : هذا كقول زهير :

بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائِيَا.

فإنّما جرّوا هذا لأنّ الأوّل قد تدخله الباء، فجاؤوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل (الباء)، وكذلك هذا لمّا كان الذي قبل يكون جزماً، ولا (فاء) فيه، تكلّموا بالثاني وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهّموا هذا"[٢٠٩].

محلّ الاستشهاد هو عطف (أكُنْ) على موْضع الفاء الجوابية، التي محلّها الجزم في (فَأَصَّدَّقَ)، حيث (لوْلا) أداةُ طلَبٍ تطلب جزاءً، فكان العطف على جزم متوهَّم.

والاستدلال لذلك في البيت : (ولا سابِقٍ)، إذْ هو معطوف على موضع (مُدْرِكَ)، حيث الأصل : لستُ بِمُدْرِكٍ ولا سابِقٍ.

المسألة الثالثة عشرة : ما يُتوهَّم فيه الجزاء، ولا جزاءَ فيه : ذكر الخليل جملة من الأفعال يُتوهَّم فيه الجزاء، ولا جزاءَ فيها، لذلك لا تكون إلّا مرفوعةً. فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألته عن : آتِي الأميرَ لا يَقْطَعُ اللِّصَّ، فقال : الجزاء ههنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتّى يكون الكلام غيرَ واجب، إلّا أن يُضطرَّ شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شِعر البتّة. وسألته عن قوله : أمّا أنت منطلقاً أنطلقُ معك، فرفع... وذلك لأنّه لا يُجازى ب(أنْ)، كأنّه قال : لأَنْ صِرْتَ منطلقاً أنطلِقُ معك. وسألته عن قوله : ما تدُومُ لي أدُومُ لك، فقال : ليس في هذا جزاء من قِبَل أنّ الفعل صلة ل(ما)، فصار بمنزلة (الذي)، وهو بصلته كالمصدر يقع على الخبر، كأنّه قال : أدُومُ لك دَوامَكَ لي"[٢١٠].

يقصد أنّ (يَقْطَعُ) مرفوع، ولا يصحّ أن يكون جزاء، لأنّ الكلام قبله موجب، وإخبار مطلق، وليس بشرط، ولا أمر، ولا نهي، ولا استفهام. وكذلك يُرفَع (أنطلقُ) في الجملة الثانية، حيث لا يصحّ فيه الجزاء، إذ تقديره : لِأَنْ كُنتَ منطلقاً أنطلِقُ معك. ومثله : (أدُومُ) في الجملة الثالثة، فهو مرفوع، ولا جزاء فيه، حيث (ما) والفعل بمنزلة المصدر، أي : وقتَ دوامك أدومُ لكَ.

المسألة الرابعة عشرة : الذي يأتيني فله درهمان : أشار الخليل إلى جواز الإتيان بالفاء في هذا الأسلوب، وحُسْن ذلك، وإن جاز عدم الإتيان به. فقال سيبويه ناقلاً رأيه : "وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا، و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبدُ الله فله درهمان؟ فقال : إنّما يحسُن في (الذي)؛ لأنّه جعل الآخِر جواباً للأوّل، وجعل الأوّل به يجب له (الدرهمان)، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء، إذا قلت : إنْ يَأْتِنِي فله درهمان، وإن شاء قال : الذي يَأْتِينِي له درهمان، كما تقول : عبد الله له درهمان. غير أنّه إنّما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان"[٢١١].

يقصد : سبب دخول الفاء هو تبيين أنّ الدرهميْن اسْتُحِقّا بالإتيان، وإن أتى بهذا الأسلوب بدون الفاء جاز أن يكون استحقاق الدرهميْن بالإتيان، وبغيره، كالقول : زيد له درهمان.

المسألة الثالثة عشرة : الجواب قد يكون مضمراً : ذكر الخليل أنّ الجواب قد يُضمر، وهو شيء شائع في لسان العرب. يقول سيبويه : "وسألت الخليل عن قول الله تبارك اسمه : ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا))[الزمر: ٧١]، أين جوابها؟، وعن قوله جلّ ثناؤه : ((وَلَوْ تَرَى الذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ))[البقرة : ١٦٥]، ((وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ))[الأنعام : ٢٧]، فقال : إنّ العرب قد شرك في مثل هذا الخبر في كلامها لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام. وزعم أنّه وُجد في أشعارها (رُبَّ) لا جواب لها"[٢١٢].

فالجواب في هذه الآيات مضمر، قدّره السيرافي في آية الزمر ب(جاؤوها)، إذ قال : "أي: جاؤوها، وقد فُتِّحت أبوابها، أي : وهذه حالها، وحذفوا (جاؤوها) الثانية لتكرير اللّفظ"[٢١٣].

الـــخاتمـــــة

تمحور هذا العمل حول أقوال الخليل وآرائه المتناثرة في كتاب سيبويه، وفيما يلي الإشارة إلى أبرز ما ورد في ثناياه من شتات المادّة، وضمّ بعضها إلى بعض في نقاط موجزة :

ـ كتاب سيبويه سجلٌ حافل بأقوال مَن سبقوه من العلماء وآرائهم، نال احترام العلماء والدارسين عبر العصور، لم يُنتَج مثيل له، لا قبله ولا بعده، لذلك قالوا فيه : "قرآن النّحو"، "ولقّبوه بالبحر استعظاماً له، واستصعاباً لما فيه".

ـ صاغ سيبويه جهود مَن سبقوه من العلماء في موسوعته الخالدة (الكتاب)، إذ أخذتْ خطوات هذا العلم تتفاعل وتتطوّر حتّى نضجتْ على أيدي هؤلاء العلماء، فتناولها هو بذكائه الحادّ، وصاغها في كتابه، مع بروز شخصته، وتميُّزها بوضوح بيّن. وأغلب روايته عن هؤلاء العلماء في الكتاب كانت عن أستاذه الخليل.

وهذا ما عبّر عنه ابن النديم بقوله : "قرأت بخطّ أبي العبّاس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً، منهم سيبويه، والأصول، والمسائل للخليل".

ـ أقوال الخليل وآراؤه هي أصلُ مادّة الكتاب، وهو ما يتّضح من غزارة روايته عنه، وبأسلوب متلوّن، يصرّح في بعضه أحياناً كثيرة بذكر اسمه، وقد لا يصرّح باسمه، غير أنّه فيما بَدَالي يناقش مناقشات مستفيضة في ضوء فهمه لآرائه وأقواله، بحيث يَصْعب على قارئ الكتاب في أحيان كثيرة فصْل كلام سيبويه عن كلام الخليل، ومن أين بدأ كلام الخليل، ومن أين انتهى.

ـ قمتُ بإحصاء (نحو ثلاثمائة ٣٠٠ مسألة). وهي ما أنوي إخراجها جميعا في سلسلة حلقات متتالية، بعونه تعالى. وهذا البحث يمثّل الحلقة الأولى منها، التي تشتمل على إخراج (ثلاثٍ وتسعين ٩٣ مسألةً) ، موزّعة في ستّة مباحث.

ـ رأى الباحث أنّ الحاجة كانت ملحّة إلى إحصاء هذا الجهد الخليليّ الكبير المتناثر في الكتاب، وإخراجه إلى النور للدارسين والباحثين، إذ لم يطّلع على مَن قام قبله بهذا العمل.

ـ انصبّ عمل الباحث في هذا العمل على التقاط المسائل الخليلية من الكتاب، وعرضها، مع توطئة موجزة قبلها، وتعقيب بعدها ليس بالطويل، والغرض من ذلك تسليط الضوء على النصّ لتوضيح مضمونه، مع العزوف عن كثرة التحليل والمناقشة حوله؛ لأنّ الغرض من البحث هو حصر المسائل الخليلية في الكتاب، وعرضها، ليتبيَّن من ذلك أنّ للخليل نحواً ناضجاً متكاملاً من أصول وفروع، في جميع الأبواب النحوية.

ـ خالف سيبويه أستاذَه الخليلَ في بعض المسائل الجزئية، لا في القواعد والأصول، وكان يعرض هذا الخلافَ بأسلوب مؤدّب، يُكنّ فيه كثيراً من الاحرام والتقدير لأستاذه، بل هو لا يصرّح في الغالب بهذا الخلاف، وإنَّما يكتفي بالإشارة والتلميح.

ـ أوصي بقراءات موسّعة في كتب التراث العربي، وغربلتها، لردّ الجزئيات والفروع إلى أصولها وقائلها، وللاطّلاع على كثير من الظواهر اللّغوية التي لا شكّ أنّها ستساعد على تأصيل بعض الظواهر اللّسانية في الدراسات اللّسانية الحديثة.

الهوامش

١- النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق راشد بلحبيب. المملكة المغربية : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٢٠هـ.ج١، ص١٥١.

٢- أخبار النحويين البصريين، ص.٤٨

٣- المصدر والصفة نفسهما.

٤- . منشور بموقع الدكتور محمد سعيد. الرابط : *http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_318.docx*.

٥- منشور بمجلّة كلّية التربية (هكذا)، العدد الرابع. على الشبكة المعلوماتية، الرابط: *http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51034*.

٦- دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م. عَمّان، إربد.

٧- دار عالم الكتب، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٨م.

٨- يراجع المفصّل في تاريخ النحو، ص٣٣.

٩- المصدر والجزء نفسهما، والصفحة نفسها.

١٠- واليه بالبصرة. واسم هذا الكاتب : عبد الله بن قيس، توفّي ٤٤هـ.

١١- يراجع الخصائص، ج٢، ص١٠، وأبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويّين، ص٢٣.

واللّاحن هو أبو الحصين بن أبي الحرّ العنبري.

١٢- يراجع البيان والتبيين، ج٢، ص٣١٩، وطبقات النحويّين واللّغويّين، ص٢٨.

١٣- يراجع المفصّل في تاريخ النحو العربي، ص٣٣.

١٤- ج٢، ص.٣٢٤

١٥- يراجع طبقات النحويين واللغويين، ص.١١

١٦- يراجع مراتب النحويين، ص٢.

١٧- يراجع الفهرست، ص٦١، وطبقات النحويين واللّغويين، ص٢١، ٢٧، والخصائص، ج٢، ص١٦، وبغية الوعاة، ج٢، ص٩٠.

١٨- الفهرست، ص.٦١

١٩- المفصّل في تاريخ النحو العربي، ص.٤٧

٢٠- الفهرست، ص٧٦.

٢١- بغية الوعاة، ص٤١٨.

٢٢- الفهرست، ص٦٢.

٢٣- بغية الوعاة، ص٤١٨.

٢٤- مراتب النحويين البصريين، ص٤٢.

٢٥- كتاب سيبويه، ج١، ص٢٠٣، ٢٥٥.

٢٦- المصدر نفسه، ج٢، ص١١٣.

٢٧- وهذا الإحصاء ذكره قبلي الأستاذ علي النجدي في كتابه (سيبويه إمام النحاة)، إذ هو تقريباً متطابق مع الإحصاء الذي قمت به، باستثناء إحصائي لآراء الخليل في الكتاب، إذ لم أقف عليها عنده.

٢٨- جاء في لسا العرب : "والصَّعِق الكِلابيّ : أحد فرسان العرب، سمّي بذلك لأنّه أصابته صاعقة، وقيل سمّي بذلك لأنّ بني تميم ضربوه على رأسه فَأَمُّوه، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِق فذهب عقله.. واسمه خُوَيْلد.. قال سيبويه : قالوا : فُلان ابنُ الصَّعِق، والصَّعِق صِفة تقع على كلّ من أصابه الصَّعَق، ولكنّه غَلَب عليه حتّى صار بمنزلة زيد وعمرو علَماً كالنَّجْم". مادّة (صَعِق).

٢٩- يراجع كتاب سيبويه، ج٢، ص١٠١. ١٠٢.

٣٠- ورد ذكره في لسان العرب، مادّة (عرز).

٣١- الكتاب، ج٢، ص١١١.

٣٢- هو حسّان بن ثابت، أو كعب بن مالك، أو عبد الله بن رواحة. وقد ورد ذكر هذا البيت في مغني اللبيب، ج١،ص١٠٩. تحت رقم ١٥٨.

٣٣- الكتاب، ج٢، ص١٠٥.

٣٤- المصدر نفسه، ج١، ص٤٢٥، ٤٢٨.

٣٥- المصدر والجزء نفسهما، ص٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٨.

٣٦- تراجع هذه المسألة في المقتضب، ج٤، ص٢٨٦، فما بعدها.

٣٧- الكتاب، ج٢، ص٣٥٩. ٣٦٠.

٣٨- ورد ذكر هذه المسألة في فهارس كتاب سيبويه، ص١٢٣.

٣٩- الكتاب، ج٣٨٩.

٤٠- يراجع المقتضب، ج٤، ص١٠٣ .١٠٤.

٤١- ضمير الفصل عند جمهور النحويين يفيد توكيد الجملة. يراجع كفاية النحو في علم الإعراب، ص١٠٨.

٤٢- الكتاب، ج٢، ص٣٩٧.

٤٣- المقتضب، ج٤، ص١٠٣.

٤٤- الكتاب، ج٢، ص٣٧٨، .٣٨٢

٤٥- جاء في كشف المشكل في النحو : " فإذا عطفت على المضمر المرفوع المتّصل ولم يَطل الكلام أكّدتَه بمضمر متّصل". ج١، ص٦٣٨.

٤٦- الكتاب، ج٢، ص٣٨٨.

٤٧- المصدر والجزء نفسهما، ص٣٥٦ .٣٥٧.

٤٨- يراجع لباب الإعراب، ص١٦٣.

٤٩- الكتاب، ج٢، ص٣٥٤.

٥٠- المصدر والجزء نفسهما، ص٣٧٣ .٣٧٤.

٥١- المقتضب، ج٣، ص٧٣.

٥٢- الكتاب، ج٢، ص٣٦٩ .٣٩٦.

٥٣- ورد ذكره في المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية، ج٧، ص٢١٠.

٥٤- الكتاب، ج٢، ص٣٩٨ .٣٩٩.

٥٥- يراجع تفصيل مسألة (أيّ) في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ج١، ص٣٠.

٥٦- المصدر والجزء نفسهما، ص١٠٨.

٥٧- المصدر والجزء نفسهما، ص٤٠٤.

٥٨- يراجع تفصيل هذه المسألة في حاشية الخضري على ابن عقيل. ج١، ص٧٩.

٥٩- الكتاب، ج٢، ص٤٠٧.

٦٠- هي قراءة متواترة، قرأها يعقوب في رواية، وابن عامر في رواية أيضا، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع. يراجع البحر المحيط، ج٧، ص٤٧٣.

٦١- ورد ذكره في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٢٨٧، وفي المغني، ج٢، ص٤٠٤. رقم٦٤٣.

٦٢- الكتاب، ج٢، ص٤١٥.

٦٣- المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٣.

٦٤- المصدر نفسه، ج٢، ص١١٦ ..١١٧

٦٥- المصدر والجزء نفسهما، ص١٢٧.

٦٦- المصدر والجزء نفسهما، ص١٢٩.

٦٧- المصدر والجزء نفسهما، ص٨٣.

٦٨- من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل. وورد ذكره في الإنصاف، ج٢، ص٥٩٦. رقم ٤٤٥. وفي الحاشية (رقم ١) من هذه الصفحة : "لم يعزه الشنتمري، ولا صاحب الإنصاف، لكنّه في ملحقات ديوان رُؤبة".

٦٩- الكتاب، ج٢، ص٨٤ ..٨٥

٧٠- المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٤ ..٣٩٥

٧١- المصدر نفسه، ج٢، ص٦٥، .٦٦

٧٢- ج٢، ص٥٧، .٥٨

٧٣- ونسب محقّق الأمالي ذا البيت لِلقلاخ بن حزن. يراجع المصدر السابق، ٥٧، الحاشية رقم٣.

٧٤- ورد ذكره في المحكم والمحيط الأعظم،ج٦، ص٤٦٠.

٧٥- الكتاب، ج٢، ص٧٣ ..٧٤

٧٦- منسوب في المغني لأحد الرُّجّاز (ج١، ص٦٣) بدون ذكر اسمه.

٧٧- الكتاب، ج٢، ص١٤٩ ...١٥٠

٧٨- النصب قراءة ابن عاصم وابن محيصن، وغيرهما، والرفع قراءة الجمهور. يراجع البحر المحيط، ج١٠، ص٥٦٧.

٧٩- الكتاب، ج١، ص١٠١ ..١٠٢

٨٠- المصدر والجزء نفسهما، ص٤٠٩.

٨١- المصدر والجزء نفسهما، ص٢٨٢..٢٨٤

٨٢- ص.١٧٣

٨٣- ورد ذكره في الخصائص (ج٢، ص٢٢٥، ٢٢٨) دون نسبة. وهو للنابغة الذبياني من قصيدة عدّها القرشيّ في جمهرة أشعار العرب (٥٢ . ٥٦) من المعلّقات.

٨٤- الكتاب، ج١، ص.٢٩٦

٨٥- المصدر نفسه، ج٣، ص٢٩٤ . ٢٩٥.

٨٦- المصدر والجزء نفسهما، ص١٢٩.

٨٧- شرح كتاب سيبويه، ج١٠، ص١٢٩.

٨٨-الكتاب، ج، ص٣٧٣ . ٣٧٤، ٣٧٧ . . ٣٧٨

٨٩- المصدر نفسه، ج٢، ص٨٠ . . ٨١

٩٠- المصدر والجزء نفسهما، ص.٩٢

٩١- يراجع شرح كتاب سيبويه، ج٦، ص.١٨٠

٩٢- الكتاب، ج٢، ص١١٢.

٩٣- شرح كتاب سيبويه، ج٧، ص٤٠ . ٤١.

٩٤- شرح كتاب سيبويه، ج٥، ص١٦٢.

٩٥- المصدر والجزء نفسهما، والصفحة نفسها.

٩٦- الكتاب، ج٢، ص١٢٠.

٩٧- المصدر نفسه، ج١، ص.٣٧٨

٩٨- يراجع شرح الكتاب، ج٥، ص.١٥٦

٩٩- الكتاب، ج١، ص٣٤٨ . . ٣٤٩

١٠٠- المصدر والجزء نفسهما، ص.٣٥١

١٠١- المصدر والجزء نفسهما، ص٣٢٢ . . ٣٢٤

١٠٢- شرح الكتاب، ج٥، ص.٩٦

١٠٣- الكتاب، ج١، ص٣٦١.

١٠٤- شرح الكتاب، ٥، ص.١٣٥

١٠٥- المصدر والجزء نفسهما، ص٣٦٣ . . ٣٦٤

١٠٦- الكتاب، ج١، ص٣٤٧ . ٣٤٨.

١٠٧- يراجع شرح الكتاب، ج٥، ص١١٦.

١٠٨- الكتاب، ج١، ص٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥.

١٠٩- الكتاب، ج١، ص٣٩٥.

١١٠- المصدر نفسه، ج٢، ص١٣١.

١١١- اسمه : باغت أو باعث. استشهد به ابن هشام في مغني اللّبيب (ج١، ص٣٣. رقم ٤٢) على زيادة (أنْ) بين الكاف ومخفوضها. وذكر أنّه شيء نادر. أمّا الخليل فيراها (كأنّ) مخفّفة.

١١٢- ورد ذكره في مغني اللبيب، ج١، ص٢٩١، (رقم٤٨٢) في معرض حديثه عن (لكنّ) واستعمالاتها، وجواز حذف اسمها.

١١٣- الكتاب، ج٢، ص١٣٤ ..١٣٦

١١٤- المصدر والجزء نفسهما، ص١٣٨.

١١٥- الكتاب بشرح السيرافي، ج١١، ص٢٨.

١١٦- المصدر نفسه، ج٣، ص١٢٢.

١١٧- يراجع شرح الكتاب، ج١١، ص١٦.

١١٨- قرأ ابن كثير والبصريان وخلف بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. يراجع النشر، ج٢، ص٢٦١.

١١٩- الكتاب، ج٣، ص١٢٣.

١٢٠- يراجع شرح الكتاب، ج١١، ص١٧.

١٢١- قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة وتشديد النون، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسرها على الاستئناف، وقرأ ابن عامر (أَنْ) مخفّفة. يراجع النشر، ج٢، ص٣٢٨.

١٢٢- الكتاب، ج٣، ص١٢٦ ..١٢٨

١٢٣- شرح الكتاب للسيرافي، ج١١، ص٢٥.

١٢٤ - الكتاب، ج٣، ص١٢٩.

١٢٥- شرح الكتاب للسيرافي،ج١١، ص٣٠.

١٢٦- قراءة الجمهور بفتح الهمزة، وهي قراءة متواترة، وقراءة الكسر لابن أبي عبلة. يراجع البحر المحط، ج٥، ص٤٥٢.

١٢٧- الكتاب، ج٣، ص١٣٣.

١٢٨- يراجع شرح الكتاب، ج١١، ص٣٩، والبحر المحيط، ج٥، ص٤٥٢

١٢٩- المصدر والجزء نفسهما، ص٥٨.

١٣٠- يراجع هذا البيت في المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية، ج٤، ص٨٨.

١٣١- الكتب، ج٣، ص١٣٤ ..١٣٦

١٣٢- شرح الكتاب للسيرافي، ج١١، ص٤٤.

١٣٣- الكتاب، ج، ص١٣٨.

١٣٤- تراجع هذه المسألة في شرح الكتاب للسيرافي، ج١١، ص٤٩.

١٣٥- الكتاب، ج٣، ص١٣٩ ...١٤٠

١٣٦- يراجع شرح الكتاب للسيرافي، ج١١، ص٥٢.

١٣٧- الكتاب، ج٣، ص١٤٧..١٤٩

١٣٨- يراجع شرح الكتاب للسيرافي، ج١١، ص٦٨ . ٧٠.

١٣٩- الكتاب، ج٣، ص١٥١.

١٤٠- المصدر نفسه، ج ٢، ص١٥٣..١٥٤

١٤١- المصدر والجزء نفسهما، ص١٥٤.

١٤٢- تراجع هذه المسألة في كتاب النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه، ج٢، ص١٢٦.

١٤٣- الكتاب، ج٢، ص٢٧٦.

١٤٤- يراجع شرح الكتاب، ج٨، ص١١٩.

١٤٥- الكتاب، ج٢، ص٢٨٧.

١٤٦- يراجع شرح الكتاب، ج٨، ص١٢٥.

١٤٧- الكتاب، ج٢، ص٢٨٦.

١٤٨- يراجع معاني القرآن، ج١، ص٢٦.

١٤٩- الكتاب، ج٢، ص٢٩١ ..٢٩٣

١٥٠- يراجع شرح الكتاب، ج٨، ص١٣٦..١٣٧

١٥١- هو أعرابيّ، اسمه عمرو بن قعاس المراديّ المذحجيّ. ورد ذكره في الأشموني، ج١، ص٢٦٨.

١٥٢- الكتاب، ج٢، ص٣٠٨.

١٥٣- يراجع النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٢٣.

١٥٤- الكتاب، ج٢، ص٣٣٠.

١٥٥- الكتاب، ج٢، ص٣٣٧. ٣٣٨.

١٥٦- يراجع النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج٢، ص٢٥٠.

١٥٧- الكتاب، ج٢، ص٣٣٨.

١٥٨- يراجع النكت في تفسير الكتاب، ج٢، ص٢٥١.

١٥٩- هو عمرو بن معديكرب. ورد ذكره أيضا في الخصائص، ج١، ص٣٦٨.

١٦٠- الكتاب، ج٢، ص٣٢٣.

١٦١- شرح الكتاب، ج٨، ص١٩٦.

١٦٢- الكتاب، ج٢، ص٣٤٤.

١٦٣- شرح الكتاب، ج٩، ص٧.

١٦٤- الكتاب، ج٢، ص٣٤٨، ٣٥٠.

١٦٥- شرح الكتاب، ج٩، ص١٧.

١٦٦- الكتاب، ج٢، ص٢١٤.

١٦٧- شرح الكتاب، ج٨، ص١٧٣.

١٦٨- الكتاب، ج٣، ص٣.

١٦٩- يراجع شرح الكتاب، ج٩، ص١٧٣.

١٧٠- الكتاب، ج٣، ص١٠.

١٧١- يراجع شرح الكتاب، ج١٠، ص٥٣.

١٧٢- من قصيدة له وردت في شرح المعلّقات العشر. ص٣٢٢.

١٧٣- الكتاب، ج٣، ص٥٠. ٥١.

١٧٤- المصدر والجزء نفسهما، ص٥١.

١٧٥- هو لكثيّر عزّة في المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية (ج١، ص٣١٢). ولعروة بن حزام في الشعر والشعراء، ص.٣١٣

١٧٦- الكتاب، ج٣، ص.٥٢

١٧٧- المصدر والجزء نفسهما، ص.١٦

١٧٨- يراجع شرح الكتاب، ج٩، ص.١٩٣

١٧٩- الكتاب، ج٣، ص١٧، ٢٠.

١٨٠- يراجع شرح الكتاب، ج٩، ص١٩٨.

١٨١- الكتاب، ج٣، ص٢٢ ..٢٣

١٨٢- ورد ذكره في مغني اللّبيب، ج٢، ص٥٠٦. رقم ٧٤٩.

١٨٣- الكتاب، ج٣، ص٣٦ ، ٣٧، ٣٨.

١٨٤- يراجع شرح الكتب، ج١٠، ص٣٩.

١٨٥- الكتاب، ج٣، ص١٦٢.

١٨٦- المصدر والجزء نفسهما، ص.١٦٣

١٨٧- شرح الكتاب، ج١١، ص.١٠٣

١٨٨- ورد ذكره أيضاً في مغني اللّبيب، ج١، ص٢٦. رقم٢٩.

١٨٩- الكتاب، ج٣، .١٦١

١٩٠- يراجع شرح الكتاب، ج١١، ص.٩٦

١٩١- الكتاب، ج٣، ص٥٩ ..٦٠

١٩٢- يراجع شرح الكتاب، ج١٠، ص.٧٢

١٩٣- الكتاب، ج٣، ص.٦٠

١٩٤- يراجع شرح الكتاب، ج١٠، ص.٧٢

١٩٥- الكتاب، ج٣، ص.٦٠

١٩٦- شرح الكتاب، ج١٠، ص.٧٤

١٩٧- الكتاب، ج٣، ص٦٣.

١٩٨- شرح الكتاب، ج١٠، ص٧٦.

١٩٩- الكتاب، ج٣، ص٦٣ .٦٤.

٢٠٠- المصدر والجزء نفسهما، ص٧١ .٧٣.

٢٠١- هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين، التي لم يوقف على قائليها. وورد ذكره في الخصائص، ج٢، ص٣٠٥.

٢٠٢- الكتاب، ج٣، ص٧٩ .٨٢.

٢٠٣- الخصائص، ج٢، ص.٣٠٥

٢٠٤- هو عبد الله بن الجر، وقيل الحطيئة. ورد ذكره المقتضب، ج٤، ص٢٧٣.

٢٠٥- الكتاب، ج٣، ص٨٦ .٨٧.

٢٠٦- المصدر والجزء نفسهما، ص٨٨ .٨٩.

٢٠٧- المصدر والجزء نفسهما، ص.٩٤

٢٠٨- هو: معروف الدبيري.

٢٠٩- الكتاب، ج٣، ص٩٥، ٩٦، .٩٧

٢١٠- المصدر والجزء نفسهما، ص١٠٠ .١٠١.

٢١١- المصدر والجزء نفسهما، ص١٠١ .١٠٢.

٢١٢- المصدر والجزء نفسهما، ص٢٠٢.

٢١٣- المصدر والجزء نفسهما، ص.١٠٣

٢١٤- شرح الكتاب، ج١٠، ص١٣٦.

المصادر والمراجـــع

[١] ـ الدكتور أحمد بن محمد القرشي، الخلاف بين سيبويه والخليل في الصوت والبِنيَة. منشور بموقع الدكتور محمد سعيد. الرابط :

http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_318.docx.

٢ـ الإسفراييني تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهّاب عبد الرحمن. الرياض : دار الرفاعي، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣ـ الأشموني أبو الحسن علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ١٩١٨م.

٤ـ الأعلم الشنتمري أبو الحجّاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه. تحقيق رشيد بلحبيب. المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٢٠. ١٩٩٩م. ٣ج.

٥ـ الدكتور إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية. بيروت : دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

٦ـ الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. الإنصاف في مسائل الخلاف. المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ٢٠٠٢م.

٧ـ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. مصر: دار النهضة.

٨ ـ الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال، تحقيق الشربيني شريدة. القاهرة : دار الحديث. ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٩ـ أبوحيّان النحوي الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل. بيروت : دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. دار أضواء السلف. تاريخ النشر بدون.

١١ـ أبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويّين. مصر: دار المعارف، ط٢.

١٢ـ ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر. ٢ج. تصحيح علي محمد الضباع. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣ـ ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار. القاهرة : دار الكتب المصرية، طبعة ١٩١٣م.

١٤ـ ابن سيده أبو الحسين علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت : الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٥ـ ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله، أدب الكاتب. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر: دار الفكر، ط٤، ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.

١٦ـ ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب. بيروت : دار صادر، ط٤، ٢٠٠٥م.

١٧ـ الشعر والشعراء، تحقيق مفيد قميحة. بيروت : دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠١هـ.

١٨ـ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي.

١٩ـ الجاحظ أبو عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق فوزي عطوى. بيروت : الشركة اللّبنانية للكتاب.

٢٠ـ الدكتور الحلواني محمد خير، المفصّل في تاريخ النحو العربي. الطبعة١٣٩٩هـ١٩٧٩م. بيروت : مؤسّسة الرسالة.

٢١ـ الخضري محمّد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تاريخ النشر وداره بدون.

٢٢ـ الخطيب أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، كتاب المجالس، تحقيق الدكتور غانم قَدُّوري الحَمَد. عمان : دار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعةالأولى١٤٢٢هـ٢٠٠٢م.

٢٣. الخوارزمي ضياء الدين المكّي موفّق بن أحمد بن أبي سعيد، كفاية النحو في علم الإعراب، تحقيق محمّد عثمان. القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٣٢هـ٢٠١١م.

٢٤ـ الزَّبَيْديّ أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللّغويين، تحقيق أبي الفضل محمد إبراهيم. دار المعارف، ط٢.

٢٥ـ الزوزني أبو عبد الله الحسين بن أحمد، شرح المعلّقات العشر. بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ١٩٨٩م.

٢٦ـ سيبويه أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قَنبَر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون. مصر: مكتبة الخانجي ط٢، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

٢٧ـ السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويّين البصريين ومراتبهم، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنّا. دار الاعتصام، ط١، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

٢٨ـ شرح كتاب سيبويه ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التوّاب وآخرين. القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

٢٩ـ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٣٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين. بيروت : دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣١ـ الصفّار أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي، شرح كتاب سيبويه. تحقيق معيض بن مساعد العوفي. المدينة المنوّرة : دار المآثر للنشر والتوزيع ١٤١٩م.

٣٢ـ عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللّغويين، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب. شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٣٣ـ عليّ بن سليمان الحيدرة اليمني ،كشف المشكل في النحو، تحقيق الدكتور هادي عَطِية مَطر. بغداد : إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الرشاد ١٤٠٤هـ

٣٤ـ علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة. دار عالم الكتب، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٨م.

٣٥ـ الدكتور فخر صالح قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه . عَمّان، إربد : دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٣٦ـ الفرّاء، معاني القرآن، تحقيق فاتن محمد خليفة اللّبون. بيروت : دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٤هـ.

٣٧ـ المبرّد أبو العبّاس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمَة. القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٨هـ.

٣٨ـ الدكتور مجيد خير الله راهي ، ما اختلف فيه الخليل وسيبويه من مسائل التصريف. منشور بمجلّة كلّية التربية (هكذا)، العدد الرابع. على الشبكة المعلوماتية، الرابط: *http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51034*.

٣٩ـ محمّد عبد الخالق عضيمَة، فهارس كتاب سيبويه. القاهرة : مطبعة السعادة، ط١، ١٣٩٥هـ١٩٧٥م.

٤٠ـ النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست. بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر.

٤١ـ النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب. المملكة المغربية : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية